رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُعَلِّمُ الطُّلَّابِ

مَا لِلأَحَادِيثِ مِنَ الأَلقَابِ

تأليف
العلامة المحدث:
أحمد بن زكري التلمساني
المتوفى سنة ٨٩٩هـ
رحمه الله تعالى

ويليه

رسالة في كتب الحديث التي تجوز الرواية منها والتي لا تجوز

تأليف
العلامة المحدث: محمد بن أحمد
المسناوي الدلائي
المتوفى سنة ١١٣٦هـ
رحمه الله تعالى

تحقيق
الدكتور: محمد بن عزوز

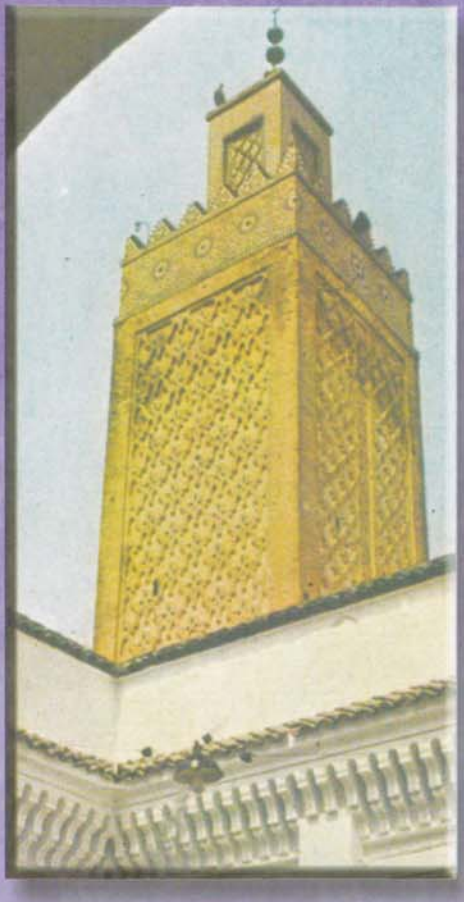

مركز التراث الثقافي المغربي
الدار البيضاء

دار ابن حزم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُعَلِّمُ الطُّلَّابِ

مَا لِلأَحَادِيثِ مِنَ الأَلقَابِ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُعَلِّمُ الطُّلَّابِ

مَا لِلأَحَادِيثِ مِنَ الأَلقَابِ

تأليف
العَلَّامة المحدِّث:
أحمد بن زَكَرِيَّا القَلْمَساني
المتوفى سنة ٨٩٩هـ
رحمه الله تعالى

ويليه

رِسَالَةٌ فِي كُتُبِ الحَدِيثِ الَّتِي تَجُوزُ الرِّوَايَةُ مِنهَا وَالَّتِي لَا تَجُوزُ

تأليف
العلَّامة المحدِّث: محمد بن أحمد
المَنَاوِي الدَّلَاظِي
المتوفى سنة ١١٣٦هـ
رحمه الله تعالى

تحقيق
الدكتور: محمد بن عزوز

مركز التراث الثقافي المغربي
الدار البيضاء

دار ابن حزم

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

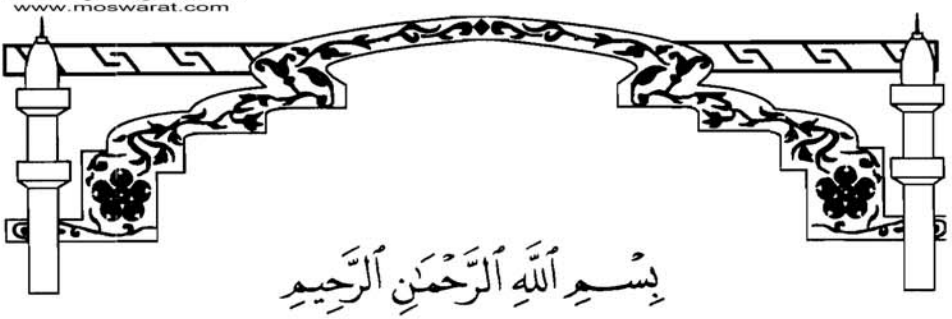

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان من السلف والخلف إلى يوم الدِّين.

أما بعد: فإنَّ من أجلِّ العمل الصالح والعلم النافع خدمة السُّنة النبويّة المطهرة، والاشتغال بنشرها، وتسهيل سُبل الانتفاع بها، وقد تفنن العلماء في كل عصر برعايتها والعناية بها تفنُّناً عجباً، يكاد يكون فريداً مختصاً بها، فألفوا في كل ما يُعزِّزُها ويحفظها ويُحافظ عليها، في نقلها وضبطها، وتحملها وتبليغها، وتعلُّمِها وتعليمها، ونشرها وإشاعتها.

وكان من أفضل ما خُدمت به السنّة النبوية الشريفة علم المصطلح، الذي هو بمثابة المعيار والميزان الدقيق لمعرفة الصحيح والضعيف، وألفوا في تقعيد هذا العلم وتأسيسه، وتحريره وتمحيصه: المختصرات والمتوسطات والمطولات... حتى كاد الواقف على تصانيف المتقدمين أن يقول: إنهم استوفوا في هذا العلم كل شيء، فلم يتركوا زيادةً لمستزيد، أو ثغرةً لمستدرك أو متعقِّب، لكن سُرعان ما يتبدَّدُ هذا، عندما نقف بين حين وآخر على ما تزخر به خزائن المغرب من نفائس الذخائر من تراثنا المخطوط في علم الحديث الشريف.

ومن هذه النفائس النادرة، والدرر الفريدة نظم العلاَّمة أحمد بن زَكْرِي التِّلمساني المتوفى (٨٩٩هـ) في الاصطلاح الذي سماه: «**مُعلم الطُّلاَّب ما للأحاديث من الألقاب**».

وهو نظم عظيم النفع والإفادة، جميل الترتيب والنظام، يتعلق قارئه بالفائدة منه بأقصر نظرة، تدارك به ناظمه ـ رحمه الله تعالى ـ قسماً مهماً من المباحث أغفلها من سبقه في نظم ألقاب الحديث، فنظمها خير تنظيم، وقعدها أحسن تقعيد، فساقها مساق القواعد المستقرة، وأوردها مورد الضوابط المستقلة.

ولأهمية هذا النظم، فقد اعتنى به علماء المغرب فشرحه العلاَّمة علي بن أحمد بن علي الحريشي المتوفى سنة (١١٤٣هـ) ضمَّنه وفيات بعض مشاهير هذه الأمة، في ـ سِفروسط ـ.

وشرحه العلاَّمة عبدالصمد ابن التهامي كُنون المتوفى سنة (١٣٥٢هـ) في أربعة كراريس.

وتحتفظ لنا الخزانة العامة بالرباط بنسختين من هذا النظم:

الأولى: ضمن مجموع ـ رقم: **٣٣٧٣د** ـ وهي نسخة جيدة ومتقنة، وقد اتخذتها أصلاً للتحقيق، ورمزت لها بحرف: (أ).

الثانية: توجد أيضاً ضمن مجموع ـ رقم: **٣٢٠١د** ـ وهي نسخة لا بأس بها، تتخللها بعض الأسقاط، وقد رمزت لها بحرف: (ب).

وذكر هذا النظم الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله في (الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية) ١/١١٤ ـ ونسبه لابن زكري محمد بن عبدالرحمن الفاسي المتوفي سنة (١١٤٤هـ) والصواب: أن هذا النظم لأحمد ابن زكري التلمساني المتوفي سنة (٨٩٩هـ) ويظهر ذلك من خلال قوله في بداية هذا النظم:

يقول بعد الحمد ثم الشكر عبدالإله أحمد بن زكري

أما عملي في التحقيق، فأوجز القول فيه إذ هو بين يدي القارىء، فهو أني قابلت بين النسختين حتى إذا وقفت على تحريف صححته، أو

سقط في بعض الأبيات أكملته، وعلّقت عليه ما يتمم مقاصده، ويزيد فوائده وفرائده، ويكمل ضوابطه وقواعده، وعزوت كل قول إلى مصدره وقائله أداءً للأمانة، وتمتيناً للإفادة والمعرفة، وأسهبت في بعض التعليقات إذ رأيت المقام يقتضي ذلك. كما شكلت الأبيات تسهيلاً لفهمه وحفظه.

وقد رأيت من المناسب أن أضم إلى جانب هذا النظم في الاصطلاح رسالة نفيسة تتعلق بالكتب الحديثيّة التي ينبغي للطالب أن يعتني بها وهي من تأليف العلاَّمة محمد بن أحمد المسناوي الدلائي المتوفى سنة (١١٣٦هـ).

وهي رسالة صغيرة الحجم لكنها عظيمة النفع نبّه إليها الدكتور محمد حجي - رحمه الله تعالى - في كتابه: «الزاوية الدلائية» - وهي من ذخائر المخطوطات التي تزخر بها الخزانة العامة بالرباط.

وقد ترجمت لمؤلفها ترجمة مطوّلة من خلال كتاب: «نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني» للعلاَّمة محمد ابن الطيب القادري.

وقمت بشرحها والتعليق عليها بإيجاز.

وأرجو من الله عزَّ وجل أن يتقبّل مني صالح العمل، ويجنبني الخطأ والزلل، ويصلح النية والمقصد، ويكتب لهذا النظم القبول والنفع به، ويُكرم ناظمه بجواره العظيم في مقعد الصدق عنده.

(اللَّهم فرّغني لما خلقتني له، ولا تُشغلني بما تكفَّلتَ لي به، ولا تحرمني وأنا أسألك، ولا تعذبني وأنا أستغفرك يا أرحمِ الراحمين)[1].

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

في سلا يوم الأربعاء
٢٠٠٣/٤/٢٤م
وكتبه: محمد بن عزوز

---

(١) من أدعية القاضي منذر بن سعيد البلوطي - رحمه الله -.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ترجمة المؤلف

ترجم له العلاَّمة محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني في كتابه: «دَوْحَةُ النَّاشِر لمحَاسِن مَن كَان بالمغرب مِن مَشَايخ القَرن العَاشِر»[1] فقال:

«ومنهم علاَّمة الزمان، وشيخ التحقيق والإتقان، بحر العلوم وإمام أهل الفهوم، أبو العباس أحمد بن زَكْرِي التِّلمساني أحد فحول العلماء الذين يضرب إليهم الحُدَاة آباط بُختها لالتماس حظها وبَختها، وكان في مبدإ أمره يحترف بصناعة الحياكة يتيماً لا أب له، ويأتي لأمه بما يستعين من ذلك في كل يوم تقتات به، فعرضت مسألة للشيخ أبي عبدالله محمد ابن العباس، أو أبي عبدالله محمد ابن الحسن، أنا على شك في تعيين أحدهما، مع تلامذته، وكثر فيها الخبط، وشاعت المناظرة حتى فشا ذلك للعامة، فقال ابن زكري: هذه المسألة التي توغل فيها الفقهاء، قريبة الفهم، فقال له الحاكة: كيف ذلك؟ فصار يصورها لهم، فسمعه بعض الطلبة فاستحسن كلامه، فعرضه على الشيخ فأعجبه ذلك، وذهب الشيخ إلى طراز الحياكة مع تلامذته، وأحضر ابن زكري بين يديه وسمع كلامه، فقال الشيخ: **مثل هذا لا يصلح إلا لطلب العلم**، فقال ابن زكري: لا يمكنني أن أُدخل نفسي في أمر إلا بموافقة أمي. فذهب الشيخ إلى أمه وقال لها: بكم يأتيك ولدك في اليوم من الدراهم؟ فعرفته، فقال لها: يصلك ذلك من عندي في كل

(١) ص١١٩، تحقيق: الدكتور محمد حجي ـ وانظر ترجمته أيضاً في: (البستان: ٣٨؛ وشجرة النور: ٢٦٧؛ والأعلام للزركلي: ١/٢٢٠، ٢٢١).

يوم ما دمت حياً إن شاء الله، وولدك يكون عندي ليفرغ لتعليم العلم، فقالت: على الحب والكرامة يا سيدي.

فلازمه حتى كان من أمره ما كان.

انتهت إليه رياسة العلم في زمانه، وكان شيخ الفتيا وإمام التدريس وله: «**مُكَمِّل المقاصد**» الذي لم يسبق بمثله، ونظمه على بحر الرجز، وهو بكر عذراء لم يقدر أحد على فض خاتمه إلى الآن، ولقد حمله بعض الطلبة في ذلك الزمان إلى الشيخ الإمام أبي عبدالله محمد بن يوسف السنوسي وطلب منه أن يشرحه، فقال السنوسي: **لا يقدر على شرح هذا إلا مؤلفه**.

ولقد صدق رضي الله عنه، لأنه يستدعي الكتب التي لا يقدر أحد على جمعها في الغالب.

ولقد تقدم التنبيه في ترجمة اليَسِيتْني[1] وهو ممن يحبه، ولقد ذكرت شرحه للفقيه المفتي أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمٰن بن جلال الآتي[2] ذكره، وقلت: سمعت عنك أنك أجزت له، وكان بين الشيخ ابن زكري والشيخ السنوسي، مجارات ومباحث في علم الكلام. وكان الشيخ ابن زكري يعتقد أن الشيخ السنوسي من تلامذته، فقيل ذلك للسنوسي، فقال: والله ما أخذت عنه إلا مسألة واحدة.

ولما توفي الشيخ السنوسي على رأس القرن التاسع رثاه ابن زكري بقصائد على ما كان بينهما.

ولقد سألت يوماً شيخنا أبا عبدالله بن هبة الله عنه، فقلت له: ما تقول في الشيخ ابن زكري ومقامه من العلم؟ فقال: أما ابن زكري **فلا يطار تحت جناحه**.

---

(١) ترجمته في دوحة الناشر: ٥٨.

(٢) ترجمته في دوحة الناشر: ١٢٣.

وقال لي بعض الفضلاء: كان الشيخ ابن زكري عظيم القدر كبير الهمة، إذا كان في مجلس تدريسه ويذكر مسألة ينقل ما ذهب إليه فيها الأوائل، ثم يتعرض للردّ والقبول وبسط الأدلة والتصويب والتخطي، ولا يقتصر على التقليد لتمكنه من آلات الترجيح والاجتهاد.

وعلى الجملة فهو أحد الأعلام من علماء الملة، وممن يقتدى به في المشارق والمغارب وتعمل له الرحلة.

توفي رحمه الله سنة ست من العشرة الأولى[1] بالطاعون وقبره مشهور بتلمسان رحمه الله، وهو من مشايخ أشياخ مشايخنا رحمهم الله.

(١) الصواب: أنَّ وفاة ابن زكري كانت عام ٨٩٩هـ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نماذج
من صور النسخ الخطية

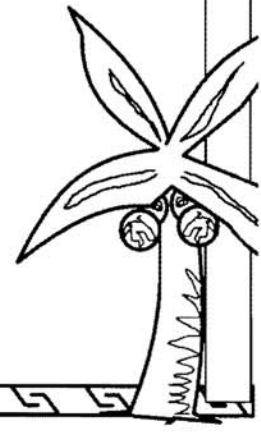

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العلامة الهمام نتيجة أبو العباس أحمد بن زكري التلمساني رحمه الله تعالى ورضي عنه

يقول بعد الحمد لله الشكر
عبد الإله أحمد بن زكري

ثم صلاة الله والسلام
على الرسول البر ذي المقام

وآله وصحبه الكرام
الناقلين لنا في الأحكام

أردت نظم لب الحديث
بنظم سهل للكمل والحديث

وزج مجتمع بغير بديع
أو ما يوازيه من الشريع

سميته بمعلم الطالب
ما للأحاديث من الغرائب

أرجو به بلوغ أسنى الأمل
في نيل فهم الحال والمستقبل

والله ينفع به من قصد
بنية صالحة واعتمد

بجاه سيد الورى محمد
صلى عليه ربنا للأبد

وسلم وأفضل الصلاة
وآله وصحبه الأعلام

بعض المقصود من الخمرة
وبعدها الذي بفاتحة جمعه

على الذي أردته من الوضع
وقبله ما ينبغي من المنع

إذ ليس يحكم على ما يجهل
فحكم بغير الشعور يختل

وذا لتقديم الذي يقبل
معرفة العلم الذي نشتغل

علم الحديث أو ما نحن فيه
معرفة السنة بعد الرد

تحرير

صورة الورقة الأولى من نسخة (أ)

ـ رقم: ٣٣٧٣د ـ مخطوط بالخزانة العامة بالرباط.

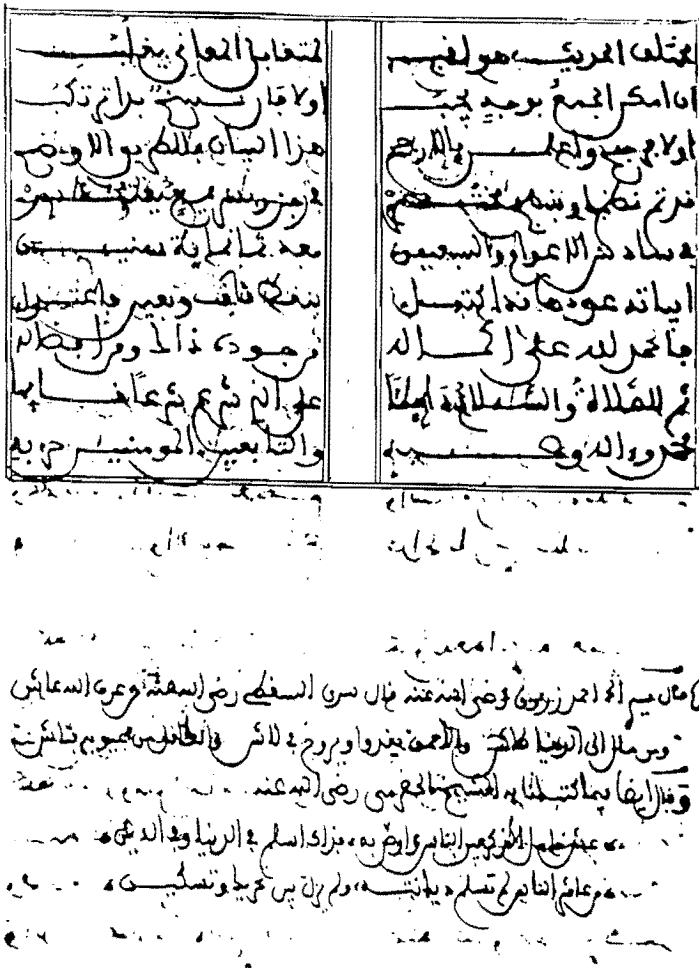

صورة الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

- رقم: ٣٣٧٣د - مخطوط الخزانة العامة بالرباط.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

قال الشيخ الإمام العالم العلامة
أمطار بركة الأنام وزينة الإسلام
سيدي أبو العباس أحمد بن محمد رحمه الله تعالى
ورضي عنه ونفعنا ببركاته آمين

يقول بعد أجزل الثنا عبد الإله أحمد بن زكري
ثم صلاة الله والسلام على الرسول سيد الأنام
وآله وصحبه الكرام أثنا عليهم يعرف الحقاق
أردت نظم لغب الحديث بحر جد للعلم والحديث
وجز مختصر بديع أودعا بوازه بديع البديع
سميته بمعرب الطلاب ما لأحاديث من الغياب
أرجو به بلوغ أسنى المأمل نيل خير المال والمستأمل
والله ينفع به من قصدا بنيته طيبة وأعتمدا
بجاه سيد الورى محمد صلى عليه ربنا للأبد
وآله وصحبه الأعلام وسلم الوصال للسلام
يعين المعبود في المقدمة وبعد ما الذكر عد الأربعة
على الذي أردناه في الوضع وقبله ما ينبغي بالصنع
إذ ليس يحكم على ما يجهل حكم بعد الشعور يحصل
مراد تقديم الذي يجعل معرفة العلم الذي يتمم
علم الحديث إذ كما تعرف معرف السنة بعد الصحف
تعريف علم الحديث
وطابه يعرف حال السنة والشرف العلم الحديث تعتمد
الحديث بعد إذ يقوم لغة وأثر وجمع
مأول عن الرسول والثاني ما نقب ليخبرا
والعلم عند هم كلام ينقل صحوهم فيه الذي يحصل

صورة الورقة الأولى من نسخة (ب)

- رقم: ٣٢٠١د - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط.

النسخ مع الشارع المشروع ... بعلم يكون هذا المتبوع
والجمع الناسخ معوان لهم ... وبوعد المنسوخ هذا الرافع
وعلى ذا سبق الحديث يعلم ... والشاهد حتى الجمع منه بين هم
وعلله بالنسخ والجمع ... كذا تذكر بلا نزاع

المصنف

فصف الحديث ما يفيد ... عرض صحيح الذي به يعتبر
وروده باللفظ فيه يشتهر ... وبذا تذهب المعاني بيسر
مثل ما رواه البخاري الحكم ... بيننا بمصر قد اختصر
عند الجميع ومثل الثاني ... عزو بلفظ المتابعي
فيه غلط سمع أو توهم ... أو بينهم معناه بوهم فاحتضن
وفقه عزو جليل القدر ... يدرك بالحدس وحدس السبر
والدار فهي كمثل المتصل ... صنف فيه وضعه المؤتمل

المختلف

مختلف الحديث كوكب ... تتقابل المعاني يغلب
إن امرؤ جمع بوجه يجب ... أو بانتباه نسخ بآخر تكتب
إذ لا يجمع والعمر بالمرجح ... هل الثبات بالمبين يوضح
فلم تكن وبنفي تختفي ... جرح وجمع مع يقين يثبتي
فاسد من الصحراء والتثبيت ... تبعة شيخا يلقين بنيت
أبياته عدها فاكتمل ... بنفع قايد وبيسر فاعتمل
فاحمد له على المنايل ... مرجوه غاد وراء فضايل
ثم الصلاة والسلام دايما ... على النبي شرع ثم عاما فيعما
مختاره الدو صحبه ... والتوفير التابعين به

انتهى وكمل وسلم على عباده الذين اصطفى
وحسبنا ربنا الحمد لله على آله
عليه وعلى آله السلام
وأصحابه
أهل
الربا

صورة الورقة الأخيرة من نسخة (ب)

- رقم: ٣٢٠١د - مخطوط الخزانة العامة بالرباط.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

وصلّى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه

مُعلِمُ الطُّلَّابِ ما للأحاديثِ مِنَ الألْقَاب

قال الشيخ الإمام العالم العلاَّمة الهُمام بركة الأنام ونجم مِلّة الإسلام، سيدي أبو العباس أحمد بن زَكْرِي رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا ببركته ـ آمين ـ:

يَقُولُ بَعدَ الحمدِ ثُمَّ الشُّكْرِ ... عَبدُ الإلَهِ أحمد بن زَكْرِي

ثُمَّ صَلاَةُ اللَّهِ والسَّلاَمُ ... عَلَى الرَّسُول سَيِّد الأَنَام

وَءَالِهِ وَصَحبِهِ الكِرَام ... النَّاقِلِين طُرُقَ الأَحْكَام

أَردْتُ نَظْمَ لَقَبِ الحَدِيثِ ... بِشَرْحِه لِلكُمَّلِ وَالحدِيثِ

فِي رجْزٍ مُختَصَرٍ بَدِيعِ ... أَو مَا يُوَازِيهِ مِنَ السَّرِيعِ

سَمَّيتُهُ بِمُعْلِم[1] الطُلاَبِ ... مَا لِلأَحَادِيثِ مِنَ الأَلْقَابِ

أَرجُوا بِهِ بُلُوغَ أَسْنَى الأَمَلِ ... فِي نَيْلِ خَيْرِ الحَالِ وَالمستَقْبَلِ

واللَّهُ يَنْفَعُ بِهِ مَنْ قَصَدَه ... بِنِيَّةٍ صَالحَةٍ[2] وَاعتَمَدَه

---

(١) المُعلِم: بصيغة اسم الفاعل خلافاً لما اشتهر على كثير من ألسنة الخواص حيث ينطقون به بفتح اللام، لأن الجار والمجرور المتعلقين به يقتضيان أن يكون بكسر اللام، لأنه يُعلِم قارئه بما تضمنه من ألقاب الحديث المصطلح عليها بين المحدثين.

(٢) هكذا كان السلف الصالح رضي الله عنهم يطلبون العلم بنيَّةٍ صَالحةٍ خَالِصَةٍ للّهِ، =

بِجَاهِ سَيِّدِ الوَرَى مُحَمَّدِ ... صَلَّى عَلَيهِ رَبُّنَا لِلأَبَدِ
وَسَلَم الأَفضَل فِي السَّلاَم ... وَءَالِهِ وَصَحبِهِ الأَعْلاَم
يَنحَصِرُ المقصُودُ فِي المقَدِّمَة ... وَبَعدَهَا أَذكُرُ فَصْلاً تَرجَمَه
عَلى الذِي أَردتُ فِي ذَا الوَضْعِ ... وَقبلَهُ مَا يَنْبَغِي فِي الصُّنعِ
إِذ لَيْسَ يَحكُم عَلَى مَا يجهَل ... فحكُم بعد الشعور يُحْمَلُ
مِن ذَاكَ تَقْدِيمُ الذي يحصلُ ... مَعرِفَةَ العِلمِ الذِي تَنْتَحِلُ
عِلمُ الحَدِيثِ أَوّلاً يُعرفُ ... مَعْرِفَ[1] السُّنَّةِ بعد نَردِفُ

❋ ❋ ❋

❁ تعريف علم الحديث[2]

وَمَا بِهِ يُعرفُ حَالُ السَّنَدِ ... وَالمتْنِ، قُلْ علم الحَدِيثِ تَهْتَدِ

= فنَبُلوا، وصاروا أئمةً يُقتدى بهم. يقول الحافظ الذهبي: (تصحيحُ النِّية من طالب العلم مُتعيِّن، فمن طلبَ الحديثَ للمُكَاثَرة أو المُفَاخَرة، أو ليرويَ أو ليَتَناول الوظائفَ، أو ليُثْنَى عليه وعلى معرفته، فقد خَسِر، وإن طلبَه لله، وللعمَلِ به، وللقُربةِ بكثرة الصَّلاَةِ على نَبيِّه ﷺ، ولنفع النَّاس فقد فاز.

وإن كانت النيَّةُ ممزوجةً بالأمرين فالحكم للغالب.

وإن كان طَلَبَه لفَرْطِ المحبة فيه، مع قطع النظر عن الأجر وعن بني آدم، فهذا كثيراً ما يعتري طلبة العلوم، فلعل النيَّة أن يرزُقَها الله بعدُ.

وأيضاً فمن طلب العلم للآخِرة كَسَاهُ العِلمُ خشيةً لله، واستكانَ وتواضَعَ، ومن طلبه للدنيا تكبَّر به وتكثَّرَ وتجبَّر، وازدَرى بالمسلمين العامَّة، وكان عاقبةُ أمره إلى سِفال وحقارة فليحتسب المحدِّثُ بحديثه رجاءَ الدخولِ في قوله ﷺ: «**نضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها، ثم أدَّاها إلى من لم يسمعها**».

الموقظة في علم مصطلح الحديث ص٦٥.

(١) في (ب): معرفة.

(٢) بدأ الناظم بتعريف علم الحديث، ليتصور الطالب ما يشرع فيه بالتعريف الضابط لمسائله الكثيرة ليكون على بصيرة من طلبه. =

ثُـمَّ الـحـدِيـثُ بَـعـدَ ذَا يُـنَـوَّعُ لـخـبَـرٍ وَأثَـر وَيُـجـمَـعُ
فَـأَوَّل[1] لِـمَـا عَـنِ الـرَّسُـولِ والـثَّانِي[2] مَا لِصَحْبِه المقبُول
والـمـتـنُ عِـنـدَهُـم كـلامٌ يُـنـقَـلُ سَـنَـدُه طَـرِيـقُـهُ الـذِي يُـجْـعَـلُ

❋ ❋ ❋

❁ تعريف السُنّة

سُـكُـوتٌ أَو قَـولٌ لـسـيِّـدِ الـبَـشَـرْ أَو فِـعـلُـه أَو مَـا عَـلَـيـهِ قَـد أَقَـرْ
هُـوَ الـذِي عَـنـوا بـلَـفـظِ الـسُّـنَّـه ذَا رَسـمُـوا[3] حَـدَه[4] بـغـيـر مِـنَّـه[5]

❋ ❋ ❋

= قال الحافظ ابن حجر في: (النكت على ابن الصلاح) ١/٢٢٥ في تعريف علم الحديث:
«معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي» وتابعه على هذا التعريف السخاوي كما في (فتح المغيث) ص٦.

(١) يقصد هنا: الخبر ـ وهو عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وعن جماعة من المحدثين: الحديث ما أضيف إلى النبيّ ﷺ، والخبر أعم منه.

(٢) بعض الفقهاء وهم الخراسانيون يطلقون الأثر بمعنى الموقوف، أي: ما نسب إلى الصحابي ـ وعند المحدثين فهو بمعنى الحديث.

(٣) في (ب): رسمها.

(٤) في (ب): خده.

(٥) لهذا اللفظ الشريف عدة تعريفات، اتجه إليها العلماء، وكلٌّ عرفها بحسب اختصاصه وعلمه.
فعرفها الأصوليون، وهم ينظرون إليها دليلاً من الأدلة الشرعية بأنها ما صدر عن النبيّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.
وعرّفها الفقهاء بتعاريف كثيرة منها: ما واظب عليه النبيّ ﷺ على وجه العبادة، مع الترك أحياناً لغير عذر، أو الخلفاء الراشدون أو أحدهم بعده.
وعرّفها بعضهم بأنها: ما ثبت عن النبيّ ﷺ من غير افتراض ولا وجوب، وتقابل الواجب وغيره من الأحكام الخمسة. =

تقسيم الحديث[1]

حَدِيثُهُم مِنهُ صَحِيحٌ وحَسَن[2] ثُمَّ ضَعِيفٌ ثَالِثٌ بِذَا اقْتَرَن
وَبَعضُهُم ذَكَرَ قِسماً رَابِعاً وَهُو الغَرِيبُ فَاجعَلْنَه تَابِعاً

❋ ❋ ❋

= وعرّف المحدثون (السُّنَّة) بأنها: ما أثر عن النبيّ ﷺ من قول أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خُلقية، أو سيرة سواء كان قبل البعثة أو بعدها.

وقال الإمام الشاطبي في: (الموافقات) ٣/٤: «الدليل الثاني السنّة، ويطلق لفظ السنّة على ما جاء منقولاً عن النبيّ ﷺ على الخصوص، مما لم يُنص عليه في الكتاب، بل إنما نص عليه من جهته عليه الصلاة والسلام، كان بياناً لما في الكتاب أولاً.

ويطلق أيضاً لفظ السُّنَّة على ما عَمِل عليه الصحابة، وُجِدَ ذلك في الكتاب أو السنّة أو لم يوجد، لكونه اتباعاً لسنّة ثبتت عندهم، لم تنقل إلينا، أو اجتهاداً منهم أو من خلفائهم».

وقال العلاَّمة جمال الدِّين القاسمي ـ رحمه الله تعالى ـ في: (قواعد التحديث) ص١٤٦: «تنبيه: المراد بالسُّنّة في اصطلاح الشارع وأهل عصره، ما دلَّ عليه دليل من قوله ﷺ، أو فعله، أو تقريره، ولهذا جعلت السنّة مقابلة للقرآن، وبهذا الاعتبار تطلق على الواجب، كما تطلق على المندوب.

وأما ما اصطلح عليه الفقهاء وأهل الأصول من أنها خلاف الواجب فهو اصطلاح حادث وعرف متجدد».

(١) وجد في الطُّرة من نسخة (ب) هذا التعليق: (ولبعضهم في أقسام الحديث وأوصلنا إلى أحد عشر أصح أقسام الحديث تنقل مسلسل وحسن مرسل ومدرج ومعضل ومنقطع والسابع المقطوع [...] والثامن الموقوف والغريب، والعاشر المعنعن.....).

(٢) قال الحافظ ابن كثير: قلت: «هذا التقسيم إن كان بالنسبة إلى ما في نفس الأمر فليس إلا صحيح أو ضعيف.

وإن كان بالنسبة إلى اصطلاح المحدثين، فالحديث ينقسم إلى أكثر من ذلك». (اختصار علوم الحديث) ص١٩.

وانظر أيضاً: علوم الحديث مع التقييد والإيضاح ص٦؛ والمقنع لابن الملقن ٤١/١؛ وفتح المغيث للعراقي ص٧.

رسم[1] الصحيح

رِوايَةُ العُدُولِ باتِصَالِ[2] ... الضَّابِطِينَ حَالَةَ المَقَالِ
مِن غَيرِ عِلَّةٍ وَلاَ شُذُوذِ ... رَسْمُ الصَّحِيحِ الثَّابِتِ النُّفُوذِ
والحُكْمُ بِالصِّحَةِ فِيمَا يَظهَرُ ... والقَطعُ لَمْ يَعْزُ فَلاَ يُعْتَبَرُ
حُكْمٌ عَلى السَّنَدِ بِالإطلاَقِ ... بِأَنَّهُ[3] أَصَحُّ فِي الأَفَاقِ
وَغَيْرُ الجُعْفِي[4] قَالَ مَالِكُ ... عَن نَافِعٍ عَن مَا رَوَاهُ النَّاسِكُ
رِوَايَةُ الزُّهرِي عِنْدَ أَحْمَدَ ... عَن سَالِمٍ مَا عَن أَبِيهِ الأَمْجَدِ
أَو عَن عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ عَن أَبِيهِ ... عَن جَدِّهِ فَبَعضُهُم حَكَم بِهِ
أَو ابنُ سِيرِينَ عَنِ السَّلْمَانِي[5] ... عَنهُ وَقِيلَ: أعمَش ذُو الشَّأْنِ
عن نَخَعِيٍّ[6] مَا[7] روى عن عَلقَمَة ... عَن ابنِ مَسعُودٍ عَظِيمِ المكرُمَة[8]

* * *

(١) في: (أساس البلاغة) ١٦٣: «رسم: عَفَت رسوم الدار، وما بقي منها طلل ولا رسم، وترسمت الدار: نظرت إلى رسومها. ومن المجاز: أدركتم من الدين رسماً داثراً. والمكارم عفت رسومها، وانمحت رقومها ورسمت له أن يفعل كذا فارتسمه. وأنا أرتسم مراسمك لا أتخطاها» انتهى.
وفي هذا المعنى سمى الإمام العلاَّمة برهان الدين الجعبري (ت٧٣٢هـ) كتابه بـ: (رسوم التحديث في علوم الحديث) وقال في مقدمة كتابه ص٥٢: (طبعة دار ابن حزم)

رسُوماً صَدَفناها وقد دثرت فلم ... نجد من رباع القوم إلا طلُولَها
وغابت أسود الغاب فاستنسرت بها ... بُغَاث فما يروي نداها غلِيلَها

(٢) في (ب): فاتصال.
(٣) في (ب): فإنه.
(٤) المقصود: الإمام البخاري.
(٥) في (ب): السَّلمان.
(٦) في (ب): النخعي.
(٧) في (ب): لما.
(٨) من المرتبة العليا في الصحيح ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد. =

بيان كُتُب الصحيح

أَوَّلُ مَـا أُلِّـفَ فِـي الـصَّـحِـيـحِ وَهْـو أَصَحُّ الكُتْبِ في التَّرجِيحِ[1]

= مثل: **مالك** عن نافع، عن ابن عمر، المعروفة بسلسلة الذهب، ونوضح أسماء هؤلاء الحفاظ الأجلاء رجال هذه الأسانيد الأئمة فيما يلي:

الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري أعلم الحفاظ عن سالم بن عبدالله بن عمر ابن الخطاب الإمام من الفقهاء السبعة، عن أبيه الصحابي الجليل.

محمد بن سيرين: الإمام عن عبيدة بن عمرو السَّلماني التابعي وأوثق الرواة عن علي ابن أبي طالب الخليفة الراشدي إمام الهدى.

إبراهيم بن يزيد النخعي: الفقيه الحافظ عن علقمة بن قيس الثقة الثبت الفقيه العابد عن عبدالله بن مسعود الصحابي السابق إلى الإسلام.

(١) يقول العلاَّمة المحدّث الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي المتوفى سنة **١٣٣٨**هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في: (توجيه النظر إلى أصول الأثر) **١/٢١٤، ٢١٤**: «أول من صنّف في الصحيح المجرد الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، وتلاه الإمام أبو الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري القشيري، وكان مسلم ممن أخذ عن البخاري واستفاد منه، وهو مع ذلك يشاركه في أكثر شيوخه، وكتابهما أصح كتب الحديث.

أما قول الإمام الشافعي: (ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصَحُّ من كتاب مالك) فإنه كان قبل وجود كتابيهما.

وأما قول بعضهم: إنَّ مالكاً أوَّلُ من صنف في الصحيح فهو مُسلَّم، غير أنه لم يقتصر في كتابه عليه، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تُعرف، كما ذكره الحافظ ابن عبدالبر، فهو لم يجرد الصحيح.

واعترض بعضهم على ذلك فقال: إنَّ مثل ذلك قد وقع في كتاب البخاري، قال الحافظ ابن حجر: إنَّ كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده، على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على الشرط الذي تقدم التعريف به.

قال: والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في (البخاري) أنَّ الذي في الموطأ هو مسموع مالك كذلك غالباً، وهو حجة عنده، والذي في البخاري قد حذف إسنادَه عمداً لقصد التخفيف إن كان ذكره في موضع آخر موصولاً، أو لقصد التنويع إن كان على غير شرطه ليخرجه عن موضوع كتابه، وإنما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيهاً أو استشهاداً، أو استئناساً، أو تفسيراً لبعض آيات أو غير ذلك.

مَـا لِـلـبُـخَـارِي وبَـعـدَهُ الـذِي ... صَـنَّـفَ مُـسـلِـمٌ عَـلَـى ذَا فَـاحْـتَـذِي
ثُـمَّ كِـتَـابُ الـتِّـرمِـذِيُّ والـسـنَـنْ ... والـنَّـسَـائِـي كُـلُّ ذَلِـكَ اعـدُدَنْ
وَلـقـبـت بِـالـكـفِ لـلإسـلاَمِ ... فَـهْـي تَـمِـيـمَـةٌ لِـدَا الـمَـقَـامِ
والـشَّـافِـعِـيُّ يَـقُـولُ فِـي ذَا الـمَـطْـلَـبِ ... مُـوَطَّـأُ الإِمَـامِ أَعْـلاَ الـكُـتُـبِ

❋ ❋ ❋

رسم الحسن

مَـا عُـلِـمَ الـمَـخْـرَجُ فِـيـهِ واشْـتَـهَـر ... رِجَـالُـه، فَـحُـسْـنُـه قَـدِ اسـتَـقَـرْ
حَـمَـد[1] فَـهَـذَا حَـدُّه وَمَـا سَـلِـمَ ... مِـنَ الـشُّـذُوذِ وانـفِـرَادٌ قَـد عُـلِـمْ[2]

---

(١) حَمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البُستي، الخطابي أو سليمان وُلِدَ سنة ٣١٩هـ في بُست من بلاد كابل في أفغانستان.
فقيه جليل، ومحدث حافظ، شافعي المذهب (ت٣٨٨هـ)، له كتب كثيرة نافعة منها: معالم السنن، وغريب الحديث؛ وغيرها.

(٢) قال العراقي في: (التقييد والإيضاح) ص٨: «لم أر من سبق الخطابي إلى التقسيم المذكور، وإن كان في كلام المتقدمين ذِكرُ الحسن، وهو موجود في كلام الشافعي والبخاري وجماعة، ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث، وهو إمام ثقة، فتبعه ابن الصلاح».
والمراد بأهل الحديث هنا أكثرهم، ويمكن إبقاؤه على عمومه، نظراً لاستقرار اتفاقهم على ذلك بعد الاختلاف.
قال الخطابي في حَدِّ (الحسن): [ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله].
واعترض عليه بأنه ليس في عبارته تلخيص مهم، وأيضاً فالصحيح قد عُرف مخرجه واشتهر رجاله، فيقتضي أن يدخل في حَدِّ الحسن، وكأنه يريد مما لم يبلغ درجة الصحيح.
وقد حاول بعضهم أن يجعل حَدَّ الخطابي موافقاً لحدِّ الترمذي، فقال قول الخطابي: ما عُرف مخرجه، هو كقول الترمذي: ويروى من غير وجه.
وقول الخطابي: اشتهر رجاله، يعني بالسلامة من وصمة الكذب، هو كقول الترمذي: ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، وأما قول الترمذي: ولا يكون شاذاً فهو مستغنى عنه في عبارة الخطابي، لأن عرفان المخرج ينافي الشذوذ.

لِـلـتِّـرمِـذِي ذَا بِـشَـرْطٍ يُـعْـلَـم بِـكَـذِبِ رَاوِيـهِ لاَ يُـتَّـهَـمْ[1]
لابنِ الصَّلاَحِ فِيهِ تَقْسِيمٌ حَسَنْ[2] أَلْحَقَ بِالصَّحِيحِ مَا هُوَ حَسَنْ
فِي الاحْتِجَاجِ وَلِهَذَا قَد نُقِلْ أَنَّهُ نَوْعٌ مِن صَحِيحٍ فَقُبِلْ

* * *

رسم الضعيف

رَسْمُ الضَّعِيفِ هو مَا لم يتَّصِفْ بِصَفَةِ القِسْمَيْنِ وهْو يَخْتَلِفْ

---

(١) قال الترمذي في حدِّه: (كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن).

(٢) اعتنى ابن الصلاح بإيضاح حَدِّ (الحسن) فقال: «ليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً مواقع استعمالهم، فتنقَّحَ لي واتضح أنَّ الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مُغفَّلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع روايته على مثله، أو بماله من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكسراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يَقصُرُ عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعدُّ ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً أو مُنكراً، سلامته من أن يكون معللاً، وعلى هذا التقسيم يتنزل كلام الخطابي.

فهذا الذي ذكرناه جامعٌ لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر، مقتصراً كل واحد منهما على ما رأى أنه يُشكِلُ مُعرضاً عما رأى أنه لا يُشكل أو أنه غفل عن البعض وذَهِل، والله أعلم. هذا تأصيل ذلك وتوضيحه).

بِسِتِّسْعَةٍ[1] وَأَرْبَعِينَ نَوعاً أَحْصَى لَهُ البُسْتِيّ[2] فِيمَا أَوْعَى[3]

---

(١) في (ب): تسعة.

(٢) في (ب): السبتي ـ والصواب: ما أثبته من نسخة (أ).
وهو أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، الإمام الناقد صاحب التصانيف المشهورة (ت٣٥٤هـ).
وقسم ابن حبان (الضعيف) إلى (٤٩) نوعاً، وقال الحافظ برهان الدين الجعبري في: (رسوم التحديث في علوم الحديث) ص٦٣: «بلغه البستي نحو الخمسين».

(٣) ذكر الحافظ العراقي بسطاً حسناً لأقسام الضعيف، فقال: «ما فُقِد فيه شرط واحد من شروط القبول قسم، وشروط القبول ستة: اتصال السند حيث لم ينجبر المرسل بما يؤكده، وعدالة الرجال، والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة، ومجيء الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستور لم تعرف أهليته، وليس متهماً بالكذب، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة.
فما فُقِد في الاتصال قسم، ويدخل تحته قسمان: الأول: المنقطع؛ والثاني: المرسل الذي لم يجبر.
وما فُقِد فيه شرط آخر مع الشرط المتقدم قسم آخر، ويدخل تحته اثنا عشر قسماً، فإن فَقد العدالة يدخل تحته الضعيف والمجهول؛ فالثالث: مرسل في إسناده ضعيف؛ والرابع: منقطع، فيه ضعيف؛ والخامس: مرسل، فيه مجهول؛ والسادس: منقطع، فيه مجهول؛ والسابع: مرسل، فيه مغفل كثير الخطأ وإن كان عدلاً؛ والثامن: منقطع، فيه مغفل؛ والتاسع: مرسل، فيه مستور ولم ينجبر بمجيئه من وجه آخر؛ والعاشر: منقطع، فيه مستور ولم يجيء من وجه آخر؛ والحادي عشر: مرسل شاذ؛ والثاني عشر: منقطع شاذ؛ والثالث عشر: مرسل معلل؛ والرابع عشر: منقطع معلل.
وما فُقِد فيه الشرطان المتقدمان مع فقد شرط آخر ثالث: قسم ثالث من أصل التقسيم، ويدخل تحته عشرة أقسام: فالخامس عشر: مرسل شاذ، فيه عدل مغفل كثير الخطأ؛ والسادس عشر: منقطع شاذ، فيه مغفل كذلك؛ والسابع عشر: مرسل معلل، فيه ضعيف؛ والثامن عشر: منقطع معلل، فيه ضعيف؛ والتاسع عشر: مرسل معلل، فيه مجهول؛ والعشرون: منقطع معلل فيه مجهول؛ والحادي والعشرون: مرسل معلل فيه مغفل كذلك؛ والثاني والعشرون: منقطع معلل، فيه مغفل كذلك؛ والثالث والعشرون: مرسل معلل فيه مستور ولم ينجبر؛ والرابع والعشرون: منقطع معلل فيه مستور كذلك.
وهكذا فافعل إلى آخر الشروط، فخذ ما فُقِد فيه الشرط الأول، وهو الاتصال مع الشرطين الأخيرين غير ما تقدم، وهما السلامة من الشذوذ والعلة ثم خذ ما فُقد فيه شرط آخر مضموماً إلى فقد هذه الشروط الثلاثة. =

وَبَعْضُ أَنواع لَهُ مَخْصُوصُ بِلَقَبٍ هُوَ لَهُ مَنْصُوصُ
كَقَطْعٍ أَوِ عَضْلٍ كَذَا إِرْسَالُ كَذَا الشُّذُوذُ فِيهِ أَوْ إِعْلَالُ
والاضْطِرَابُ نَحوه المقطُوعُ وشَرُّهَا المُخْتَلَقُ المَوْضُوعُ

❋ ❋ ❋

= والأقسام هذه: الخامس والعشرون: مرسل شاذ معلل فيه مغفل كثير منقطع شاذ معلل؛ والسابع والعشرون: مرسل شاذ معلل فيه مغفل كثير الخطأ؛ والثامن والعشرون: منقطع شاذ معلل، فيه مغفل كذلك.

ثم عد فابدأ بالشرط غير ما بدأت به أولاً وهو ثقة الرواة، وتحته قسمان: فالتاسع والعشرون: ما في إسناده ضعيف؛ والثلاثون: ما فيه مجهول، ثم زد على فقد عدالة الراوي فقد شرط آخر غير ما بدأت به وتحته قسمان: فالحادي والثلاثون: ما فيه ضعيف وعلة؛ والثاني والثلاثون: ما فيه مجهول وعلة.

ثم كمِّل هذا العمل الثاني الذي بدأت فيه بفقد الشرط المثنى به، كما كملت الأول، فضم إلى فقد هذين الشرطين فقد شرط ثالث.

ثم عد فابدأ بما فقد فيه شرط آخر غير المبدأ به والمثنى به، وهو سلامة الراوي من الغفلة، ثم زد عليه وجود الشذوذ أو العلة أو هما معاً، ثم عد فابدأ بما فُقِد فيه الشرط الرابع، وهو عدم مجيئه من وجه آخر حيث كان في إسناده مستور، ثم زد عليه وجود العلة.

ثم عد فابدأ بما فقد فيه الشرط الخامس وهو السلامة من الشذوذ ثم زد عليه وجود العلة معه، ثم اختم بفقد الشرط السادس.

ويدخل تحت ذلك عشرة أقسام: فالثالث والثلاثون: شاذ معلل، فيه عدل مغفل كثير الخطأ؛ والرابع والثلاثون: ما فيه مغفل كثير الخطأ؛ والخامس والثلاثون: شاذ فيه مغفل كذلك؛ والثامن والثلاثون: ما فيه إسناده مستور ولم تعرف أهليته ولم يرد من وجه آخر؛ والتاسع والثلاثون: معلل فيه مستور كذلك؛ والأربعون: الشاذ؛ والحادي والأربعون: الشاذ المعلل؛ والثاني والأربعون: المعلل، فهذه أقسام للضعيف باعتبار الاجتماع والانفراد.

ثم قال العراقي: وقد تركت من الأقسام التي يظن انقسامه إليها بحسب اجتماع الأوصاف عدة أقسام، وهي: اجتماع الشذوذ، ووجود ضعيف، أو مجهول أو مستور في سنده، لأنه لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح لأن الشذوذ تمرد الثقة، فلا يمكن وصف ما فيه ضعيف أو مجهول، أو مستور بأنه شاذ) (فتح المغيث: ١١٢).

فصل

فَصلٌ وللحدِيثِ ألقَابٌ جَرَتْ ... واستُعْمِلَتْ فِي فَنِّه وَاعتُبِرَتْ
وللثَّلاثِينَ انتهَتْ[1] ألقَابُه ... عَلَى الذِي شَهَّره أَصحَابُهْ
فَلنَذْكُرْنَها[2] أَوْلاً فَأَوْلاَ ... مِنَ[3] الذِي رَتَّبْتُه عَلَى الوَلاَ

* * *

المرفوع

تَعْرِيفُنَا المرفُوعَ مَا وَرَدَ عَنْ[4] ... نَبِيِّنَا وَإِنْ بِقَطْعٍ قَدْ وَهن
أَو كَانَ مُرسلاً خَطِيبُهُم[5] شَرَط ... رَفْعاً لِمَا رَوَاهُ صَاحِبٌ فَقَط
وَمَن يُقَابِلْهُ بِمُرسَلٍ عَنَا ... مُتَّصِلاً عَنْه[6] عَلَيْهِ قَدْ بَنَا

* * *

المسند

وَمُسْنَدُ الحدِيثِ[7] مَا قَدِ اتَّصَلْ ... مِن مَبدَإٍ لِغَايَةٍ بِذَا حَصَلْ

---

(١) في (ب): اشتهرت.

(٢) في (ب): فلنذكرن.

(٣) في (ب): خُذ.

(٤) المرفوع ما أضيف إلى النبيّ ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير سواء كان متصلاً أو منقطعاً، فالمتصل قد يكون مرفوعاً أو غير مرفوع، والمرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل، والمسند متصل مرفوع، انظر: (ظفر الأماني شرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث) للإمام محمد عبدالحي اللكنوي، عناية الشيخ: عبدالفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٥) المقصود هنا: حافظ المشرق الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

(٦) في (ب): منه.

(٧) المسند: هو ما رُفِع إلى النبيّ ﷺ خاصة، فالمتصل من المسند مثل: مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ. =

وَأكثَرُ استِعْمَالِهِ فِيمَا يَرِدْ ... عنِ النَبيِّ لِلخَطِيبِ ذَا وُجِدْ

والنَّمَرِي[1] قَال مَا هُوَ رُفِعْ ... إلَى الرَّسُولِ بِاتِّصَالٍ أَو قُطِعْ

بِالرَّفْعِ وَالوَصْلِ مَعاً فِيهِ قَضَا ... حَاكِمُهُم[2] فَاعلَمْ وحَقِّقْ مَا اقتَضَا[3]

وَهُوَ وَالمرفُوعُ شَيْءٌ وَاحِدْ ... لَدَى جَمَاعَةٍ فَذَاكَ[4] زَائِدْ

* * *

المتصل

مُتَّصِلُ الحدِيثِ مَا لَم يَنْحَذِفْ[5] ... رَاوٍ مِنَ الإِسنَادِ هَكَذَا عُرِفْ

= والمنقطع من المسند، مثل: مالك عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، عن النبيّ ﷺ. انظر: (مقدمة التمهيد لابن عبدالبر)، وقد اعتنى بها وعلّق عليها: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة فأفاد وأجاد وذلك في كتابه: (خمس رسائل في علوم الحديث). (طبعة دار البشائر الإسلامية)

هذا، وبحث الحديث (المسند) تراه عن الحاكم في: (معرفة علوم الحديث) ص١٧؛ والخطيب البغدادي في: (الكفاية) ص٢١؛ وابن الصلاح في: (المقدمة) ص٤٩؛ وابن كثير في: (اختصار علوم الحديث) ص٤٨؛ وابن حجر في: (النكت على كتاب ابن الصلاح) ٥٠٥/١ ـ ٥٠٩؛ والعراقي في: (شرح ألفيته) ١١٨؛ والسخاوي في: (فتح المغيث) ١٠٤/١؛ والسيوطي في: (تدريب الراوي) ١٠٧؛ وابن الوزير في: (تنقيح الأنظار) ٢٥٨/١، ٢٥٩؛ وفي غيرها.

(١) هو الإمام حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ).

(٢) هو محمد بن عبدالله ابن البيع، المشهور بالحاكم من حفاظ الحديث الأئمة الكبار، وسيد المحدّثين وإمامهم في وقته (ت٤٠٥هـ) صاحب: (المستدرك)، و(معرفة علوم الحديث) وغير ذلك من المصنفات.

(٣) في (ب): اقتضى.

(٤) في (ب): بذاك.

(٥) المتصل ويسمى أيضاً: الموصول؛ هو ما اتصل سنده من المبدأ إلى المنتهى سواء كان مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ أو موقوفاً.

وأما أقوال التابعين إذا اتصلت أسانيدهم المسماة بالمقطوعة فلا يسمونها متصلة، قال العراقي في: (شرح الألفية) ١٢٢/١: «إنما يمتنع اسم المتصل في المقطوع في حالة=

وَصَلَ الرُّواةُ شرطَهُ المعروف [مصدوقه][1] المرفُوع والموقُوف

❋ ❋ ❋

الموقوف

والأَثَرُ الموقُوفُ مَا لِصَاحِب[2] مِن قَوْلِهِ أَو فِعْلِهِ فِي الغَالِبْ
مُتَّصِلاً ثَبَتَ أَو قَدْ انقَطَعْ وَرُبَّمَا استُعْمِلَ في الذي اتَّبَعْ

❋ ❋ ❋

المقطوع

قَولٌ وَفِعلٌ خُصَّ بِالذي تَبِع[3] رَسْمٌ لمقطُوعٍ وَليسَ المُنْقَطِعْ
بَل هُو غَيرُه وَمن يُرَادِف ذَاكَ اصطلاَحٌ مِنه لاَ يُحَارف

❋ ❋ ❋

= الإطلاق، وأما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم كقولهم: هذا متصل إلى سعيد ابن المسيب، أو الزهري...».

(١) سقطت من نسخة (ب).

(٢) الموقوف: ماوقف على الصَّاحب، ولم يُبلَغ به النبيّ ﷺ، مثل: مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قولَهُ، وعن الزهري، عن سالم، عن أبيه قولَه.
والانقطاع يدخل المرفوعَ وغير المرفوع.
وبحث الحديث (الموقوف) تراه عند الحاكم في: (معرفة علوم الحديث) ص١٩؛ والخطيب في: (الكفاية) ص٢١؛ وابن الصلاح في: (المقدمة) ص٥١؛ وابن كثير في: (اختصار علوم الحديث) ص٤٩؛ وابن حجر في: (النكت على كتاب ابن الصلاح) ٥١٢/١، ٥١٣؛ والعراقي في: (شرح ألفيته) ١٠٨؛ والسخاوي في: (فتح المغيث) ١٠٨/١؛ وفي غيرها.

(٣) عرَّفه ابن دقيق العيد في: (الاقتراح في بيان الاصطلاح) ص٢٥٩ (وهو ما روي عمَّن دون الصحابي، وقطع عليه).

المرسل

والخبَرُ المرسَلُ قَولُ التَّابِعِي[1] ... قَالَ رَسُولُ اللَّهِ فَاعْرِف ذَا وَعِي
هَذَا الذِي رَسَمَهُ الجمهُورُ ... وَقِيل فِيه: إنَّهُ المشهُور
وَقِيلَ: ذَاكَ شَرطُهُ الكَبِير ... فَيخرُج الذي وَصفه الصَّغِير
وَقِيلَ فِيه: إنَّهُ المُنقَطِع ... فَهو رَدِيفُه لِهَذا يَنْزِع
جَماعَةٌ وَقَالُوا: هَذَا الأَصْوَب ... وَفَصَّلَ الخَطِيبُ وَهوَ الأَقْرَب
فَقَالَ فِي التَّابِعِ: هُو الأَكْثَرُ ... فِي غَيرِهِ يَصِحُّ لَكِن يَنْدُر
وَشَاعَ ذَا فِي الفِقْهِ وَالأُصُول ... وَفي الحَدِيثِ لَيْسَ بِالمقْبُول

❋ ❋ ❋

المنقطع

مُنْقَطِعُ الإِسنَادِ هُو مَا سَقَط[2] ... مِنْهُ الذِي تَبع وَحدَه فَقَط

---

(١) يقول ابن عبدالبر في: (مقدمة التمهيد) ٧٧: «فأما المرسل: فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبيّ ﷺ مثل أن يقول: عُبيدالله بن عُدي ابن الخِيار، أو أبو أمامة بن سهل بن حُنيف، أو عبدالله بن عامر بن ربيعة، ومن كان مِثلَهم: قال رسول الله ﷺ، وكذلك من دون هؤلاء، مثل: سعيد ابن المسيَّب، وسالم بن عبدالله، وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن، والقاسم بن محمد، ومن كان مثلهم.
وكذلك علقمة بن قيس، ومسروق ابن الأجدع، والحسن، وابن سيرين، والشعبي، وسعيد بن جبير، ومن كان مثلهم من سائر التابعين، الذين صَحَّ لهم لقاء جماعة من الصحابة ومجالَسَتُهم، فهذا هو المرسل عند أهل العلم.
ومثله أيضاً مما يجري مجراه عند بعض أهل العلم مُرسَلُ من دون هؤلاء، مثل حديث ابن شهاب، وقتادة وأبي حازم، ويحيىٰ بن سعيد عن النبيّ ﷺ، يُسمُّونه، مرسلاً، كمرسل كبار التابعين.

(٢) ثم قال ابن عبدالبر في: (الحديث المنقطع):
وقال آخرون: حديث هؤلاء عن النبيّ ﷺ يُسمَّى منقطعاً، لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين، فما ذكروه عن النبيّ ﷺ يُسمَّى منقطعاً. =

كَمِثْلِ مَالك عَن ابنِ عُمَر هَذَا الذِي شَاعَ لَهُم واشتَهَرَا
ولابنِ عَبدالبَر مَا لَم يَتَّصِل فَيَشمَلُ المُرسَلَ فِيمَا قَد نُقِلْ

* * *

المعضَل

المعضَلُ المحدُودُ مِنهُ أَكثَرُ مِن وَاحِدٍ فَذَا أَخَص يَظْهَرُ
فَقِيلَ كُلُّ مُعْضَلٍ مُنقَطِع لاَ عكسُه بِمِثلِ ذَا تَنْتَفِع
وَفِيهِ بَحثٌ بَارِعٌ مَن عَرَفَه يَبرأ مِنَ الرَّسْمِ الذِي قَد وَصَفَه[1]

* * *

المُعَنعَن

مُعَنعَنُ الإِسنَادِ مَا قَد اقْتَرَن بِلَفظِ أن وَكَذاكَ لَفظِ عَنْ
كَقولِنَا فُلاَنٌ عَن فُلاَن أو أَنَّهُ قَالَ فُخُذْ بِبَيَانْ
وَحُكْمُهُ الذِي عَلَيهِ العَمَلْ[2] أَنَّهُ مَوْصُولٌ عَلَيهِ يُحْمَلْ

= قال أبو عمر: المنقطع عندي: كل ما لا يتصل، سواء كان يُعزى إلى النبيّ ﷺ أو إلى غيره.

(١) المعضَل: بفتح الضاد واستشكله ابن الصلاح، لاقتضائه أن يكون لازم عدّي بالهمزة، وهذا لازم معها ثم ذكر أنهم قالوا: أمر عضيل، أي: مستغلق شديد، وفعيل بمعنى: فاعل يدل على الثلاثي وعليه يجوز أن يكون «عضل» قاصراً، و«أعضل» متعدياً. انظر: (علوم الحديث مع التقييد والإيضاح) ص٦٥؛ وأيضاً: (شرح منظومة ألقاب الحديث) ١٠٢ للشيخ محمد بن عبدالقادر الفاسي.

وفي الاصطلاح: ما سقط في السند أكثر من راويين لكن بشرط التوالي (نزهة النظر) ص٤٢.

(٢) يقول ابن دقيق العيد في: (الاقتراح في بيان الاصطلاح) ص٢١٥، ٢١٦: «المعنعن من الحديث، ما كان صيغة روايته: فلان عن فلان.

فمن الناس من قال: لا يقبل، حتى يثبت لقاء الراوي لشيخه ولو مرة؛ ومنهم من=

بِشَرطِ كَوْنِ الرَّاوِي فِيهِ قَد سَلِمْ ... بِدُلسَةٍ لَهُ اجتِمَاعٌ قَدْ عُلِمْ
بِمَن رَوَى عَنهُ وَقِيلَ قَيْدُه ... إِثْبَات نَقَل عَنهُ ذَاك قَصره
وَبَعضُهُم قَيَّدَهُ بِالطول ... لِمسلِم ودٌ لِذَا المَنقُول
فَيَرَى الاجتِمَاعَ فِي الزَّمَانِ ... يَكْفِي وَقَدْ خَطِىء فِي ذَا الشَّأن

* * *

المُعلَّق

حَقِيقَةُ المعلَّقِ الذِي حُذِفْ[1] ... مِن صَدر إِسنَادٍ لَهُ بِذَا عُرِفْ
والحذفُ وَاحدٌ فما فوقُ وإن ... ثَبَتَ حذفُ الكُلِّ فَالمعنَى يَهِنْ
وَإِن يَكُن فِي وَسَطِ الإِسنَادِ ... أَو أَخِرِ حَذفٍ سِوَى المعتَاد
فَقِيلَ لَم يُسَمَّ بِالتَّعلِيق ... وَلَيْسَ بِالقَطْعِ عَنِ التَّحقِيق

= اكتفى بمجرد إمكان اللقاء في الزمن، وهذا مذهب مسلم، وقد أطنب في الرد على الأول في مقدمة كتابه.

ثم الراوي بالعنعنة عن شيخه، إذا لقيه، واكتفينا بمجرد إمكان لقائه على اختلاف المذهبين، إما أن يكون مدلساً أولاً، فإن لم يكن، حملنا الرواية على الاتصال والسماع، وإن كان مدلساً، فالمشهور أنه لا يحمل على السماع حتى يبين الرَّاوي ذلك، وما لم يبين، فهو كالمنقطع فلا يقبل، وهذا جار على القياس، إلا أنَّ الجري عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم، صعب عسير، يوجب إطراح كثير من الأحاديث التي صححوها، إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلِّس فيها من شيخه، اللَّهم إلا أن يدعي مُدَّعي أنَّ الأولين اطلعوا على ذلك وإن لم نَطَّلع نحن عليه، وفي ذلك نظر».

(١) المعلَّق: بصيغة اسم المفعول من التعليق (ما حُذِف من مبدأ إسناده واحد فأكثر مأخوذ من تعليق الجدار والطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال.

فالحذف إما أن يكون في أول الإسناد وهو المعلق أو في وسطه وهو المنقطع أو في آخره وهو المرسل).

انظر: (ظفر الأماني في شرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث) ص٢٢٤، ٢٢٥.

إِذ فِي الصَّحيح مِنْه للبُخَارِي[1] والقَطْعُ عِلَّةٌ بِلاَ تَمَارِي

❋ ❋ ❋

الشاذ

رِوَايَةُ الثِّقَاتِ مَا يُخَالِفْ رِوَايَةَ النَّاسِ بِشَاذٍّ تَصِفْ
لِلشَّافِعِي[2] ذَا وقِيلَ مَا انفَرَدْ بِسَنَدٍ رَاوٍ وَبِتَفْصِيلٍ وَرَدْ
نَحوَ كُلُوا البَلَح مَا بِالتَّمر يَغتَمُّ إِبلِيسُ لِطُول العُمُرْ[3]
عَنِ الخَلِيلِي[4] فَغَيرُ العَدْلِ يَرِدْ لاَ مَن قَدْ سَمَا بِالفَضلِ
فَإِنَّه يُوقف لاَ يُحتَجُّ بِه وَنحوه لِحَاكِم فَلتَنْتَبِهْ
لِرَدِّه لِمُفْرَدِ الثِّقَات كَأَنَّما الأَعمَالُ بِالنِّيَات

❋ ❋ ❋

(١) قال السيِّد الشريف الجرجاني: (والبخاري أكثر من هذا النوع في صحيحه، وليس بخارج من الصحيح لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات الذي علّق عنهم أو لكونه ذَكَره متصلاً في موضع آخر من كتابه) (المصدر السابق: ٢٢٤).

(٢) عرَّف الإمام الشافعي الشاذ فقال: (ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس).

هذا أحد التعريفات التي أوردها النووي في: (التقريب) ٢٣٢؛ والسيوطي في: (التدريب) ٢٣٢/١؛ وغيرهما ولم يستحسنوها بل تعقبوا عليها، واختاروا التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح.

وقد أجاب الشافعي في اعتبار المخالفة وتقييد الثقة، إلا أنه تسامح في قوله: لما رواه الناس، فإنه بإطلاقه يستلزم كون ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه جمع من الضعفاء أيضاً: شاذاً، وأن لا يكون ما رواه ثقة لما رواه جمع من الضعفاء أيضاً شاذاً، وأن لا يكون ما رواه ثقة مخالفاً لما رواه راوٍ واحد هو أوثق منه وأضبط: شاذاً.

(٣) وفي رواية: «**كلوا البلح بالتمر، كلوا الخلق بالجديد، فإن الشيطان إذا رآه غضب**» ذكره الألباني في: (ضعيف الجامع الصغير) ص٦١١، رقم: (٤١٩٩) وجزم بوضعه.

(٤) هو الحافظ أبو يعلى الخليلي ـ الخليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم ابن الخليل القزويني، مصنف كتاب: (الإرشاد في معرفة المحدثين) سمع من علي بن أحمد بن صالح القزويني، ومحمد بن إسحاق الكيساني، وأبي طاهر المخلّص وغيرهم. =

المنكر[1]

المنكَرُ المفرَدُ[2] الذِي لاَ يُعْلَم ... وُجُودُ مَتْنِهِ بِذَا رَسَمُوا
وَالرَدُّ مُطلقاً رَاءَ البَردِيجِي[3] ... وَصَوَّبَ التَّفصِيل فِي التَّخرِيجِي
مِثل الذِي شَذُو حُكْمَ الفَرْدِ ... حُكمهما جَهلُ المعلُومِ يُردِي

❋ ❋ ❋

الإفراد

الفَردُ قِسمَانِ حَقِيقِيٌّ مَضَى ... وَالثَّانِي نِسبِيٌّ فمنْه ما اقتَضَى
نِسبَةَ رَاوٍ ثِقَةٍ بِه وُسِم ... أَو نِسْبَةٍ لِجِهَةٍ بِهَا عُلِم
وَبعضُهم يَرَى تَرادُفاً لِمَا ... شَذَّ ومُنكَر وفَرد فَاعلَما

❋ ❋ ❋

= قال عنه الذهبي في: (السير) ٦٦٦/١٧؛ (القاضي العلاَّمة الحافظ)، وقال أيضاً: (طال عمره، وعلا إسناده... وكان ثقةً حافظاً، عارفاً بالرجال والعلل، كبير الشأن).
له ترجمة في: (تذكرة الحفاظ) ١١٢٣/٣؛ و(الإكمال) ١٧٤/٣؛ و(التدوين في تاريخ قزوين) ٢٠٣؛ و(طبقات الحفاظ) ٤٣١.
وقد عرَّف (الشاذ) بقوله: (الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يَشُذُّ به ثقة أو غيره، فما كان منه عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به).

(١) المنكر: ما رواه الضعيف مخالفاً للقوي.

(٢) في (ب): الفرد.

(٣) هو الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي، جمع وصنفّ، وبرع في علم الأثر.
قال حمزة السهمي: سألت الدارقطني عن أبي بكر البرديجي، فقال: ثقة مأمون، جبل.
قال الخطيب البغدادي: كان ثقةً فاضلاً، فهيماً، حافظاً. (ت١٣١هـ)، (تاريخ بغداد: ١٩٤/٥).

الاعتبار والمتابعات والشواهد[1]

الاعْتِبَارُ طَلَبُ التَّعْدَادِ ... لِلْخَبَرِ المَرْوِيِّ بِالإِسْنَادِ

فَإِن تَكُن شَرِكَة مِن مُعتَبر ... فِي بَعضِ مَن رَوى عَنْهُ فِي الخَبَرِ

فَذَاكَ تَابِعٌ وَقَد يُسَمَّى ... بِشَاهِدٍ وَلَيْسَ ذَا مُعَمَّى

غَيرِ المتَابِعِ مِنَ الشَّوَاهِد ... مَتَى أَتَى مُوَافِقاً لِلوَارِدِ

فِي مَورِدِ المعنَى وَلَيسَ تَابِعاً ... لَهُ بِذَا يَكُونُ أَصْلاً جَامِعَا

مِثلُ المتَابَعَةِ أصلاً[2] يُرجَع ... إِلَيه فِي الحَدِيثِ فَهْوَ يَنْفَعُ

وَحَائِزٌ فِي ذَاكَ بَعضَ الضَّعْفِ ... وَجَاءَ فِي الصَّحِيحِ مِنَ ذَا الصِّنفِ

وَفَاقِدٌ لِتَابِعٍ وَشَاهِدِ ... فَرداً يُرَى بِغَيْرِ قَيْدٍ[3] زَائِدِ

* * *

(١) يقول الحافظ ابن حجر في: (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) ص٧٠، ٧١: «**المتابعة** على مراتب: إن حصلت للراوي نفسه فهي التامة وإن حصلت لشيخه فمن فوقه هي القاصرة، ويستفاد منها التقوية.

مثال المتابعة: ما رواه الشافعي في: (الأم) عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدَّة ثلاثين**».

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أنَّ الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: «**فإن غُمَّ عليكم فاقدُروا له**» لكن وجدنا للشافعي متابعاً وهو عبدالله بن مسلمة القعنبي، كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك، وهذه متابعة تامة....».

وإن وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط فهو: **الشاهد**.

وتتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد، ليعلم هل له متابع أم لا هو: **الاعتبار**.

(٢) في (ب): أصل.

(٣) في (ب): فيه.

زيادة الثقة

زِيَادَةُ الثِّقَةِ مَا يَنفَرِد ... بِهِ المُشَارِكُ الذِي يُسنِد
تَكُونُ فِي المتْنِ وفي الإِسْنَادِ ... قَبُولُها الأَصوَبِ فِي السَّدَادِ
زَادَ الذِي نَقَص أو سِوَاه ... وَمُطلَقاً ذَا عِندَ مَن يَرَاه
وَثَالِثُ الأَقوَالِ بِالتَّفصِيلِ ... لاَ يُقبَلُ الأَوَّلُ [لِلتعجيل][1]
وَمَذهَبُ الجُمهُورِ هُو الأول ... عَلَى الذِي قَد بَيَّنُوا يُعَوَّل

* * *

المعلَّل

مُعَلَّلُ الحَدِيثِ مَا بِهِ يُرَى ... بِخبرة مِن أهلِهَا قَدْحٌ جَرَى
أَكثَرُ مَا تَرَاهُ فِي الإسنَادِ ... وَقَد تَرَى المتْنَ بِذِي المُرَادِ
كَالحُكْمِ بِالإرسَالِ فِيمَا وَصَلاَ ... وَالوَقفْ فِي الرَّفْعِ بِهَذَا مَثَلاَ
وَبِدُخُولِ المتْنِ فِي المَتْنِ وَمَا ... قَدح فِي السَّنَدِ لِلمَتْنِ انتَمَا

* * *

المُضطَرِب

مُضطَرِبُ الحدِيثِ مَا قَد يَختَلِف ... سَنَدُه وَمتنُه قَد يَأتَلِفْ
إِن كَانَ مِن بَعضِ الوُجُوهِ قَد رَجَح ... زَالَ اضطِرَابُه بِذاك قَدَ وَضَحْ

* * *

المُدرَج

وَمُدَرَجُ الحَدِيثِ فِيه قَد دَخَل ... مِن لَفْظِ غَيرِهِ بِلَبْسٍ قَد حَصَلْ

(١) هكذا وردت في النسختين.

أَو يَـدخُـل الإِسـنَـادُ فِـي الإِسـنَـادِ مِـنْ غَـيـرِ تَـبْـيِـيـن لِـذَا الـمُـرَادِ

❋ ❋ ❋

الموضوع

مَـا قِـيـلَ فِـيـهِ إنـهُ مَـصْـنُـوعُ هُـو الـذِي لَـقَـبُـه الـمـوضُـوعُ

فَـمَـتَـى مَـا وَضَـحَ فِـيـه أَمـرُهُ لأَحَـدٍ فَـلاَ يَـسُـوغُ ذِكْـرُهُ[1]

❋ ❋ ❋

(١) لا تَحِلُّ رواية الموضوع للعالم بحاله في أي معنى كان إلا مقروناً بِبَيَانِ الوضع.
ولذلك تشدد حفاظ الحديث في حكمهم على من يروي الموضوعات دون أن يحذر منها، وعدوا ذلك من:
- الذنوب الكبيرة.
- والجناية على السنن.
- وخيانة عظمى.
- وراويها دون أن يحذر منها يحتاج إلى توبة.
يقول الحافظ الذهبي في كتابه: (الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد): «وكثير من العلماء المتأخرين لا أعلم لهم **ذنباً أكبر** من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تآليفهم غير محذرين منها، وهذا **إثم وجناية على السنن**، فالله يعفو عنا وعنهم».
وقال في تعقبه على أبي عبدالله الحاكم، عندما أورد أحاديث ساقطة في المستدرك، قال: (فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك، وإن عَلِم فهو **خيانة عظمى**).
وقال ابن أبي حاتم الرازي: سألت أبي عن مسروح، وعرضت عليه بعض حديثه، فقال: **يحتاج إلى توبة** من حديث باطل رواه عقب الحافظ الذهبي على هذا القول: (إي والله، هذا هو الحق إن كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح فعليه التوبة).
وقد انتقد الحافظ ابن الجوزي على الخطيب البغدادي عندما روى في كتابه: (القنوت) حديثاً موضوعاً وسكت عنه فقال:
«وسكوت الخطيب عن القدح في هذا الحديث، واحتجاجه به وقاحة عظيمة، وعصبية باردة، وقلة دين، لأنه يعلم أنه باطل».
وقال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة - رحمه الله تعالى - في مقدمة تحقيقه لكتاب: (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) ص٨، ٩: =

المقلوب

مَـا كَـانَ مَـشـهُـوراً بِـرَاوٍ وجُـعِـل ... لِـغَـيـرِه الـمـقـلُـوبِ هَـكَـذَا نُـقِـلْ
وقَـلـبُ إِسـنَـادٍ لـمـتْـنٍ نَـحـو مَـا ... جُعِل لـلـجُـعْـفِـي مِـنْـهُ فَـاعْـلَـمَـا

❋ ❋ ❋

المشهور

وَرسـمُ مَـشـهُـورِ الـحَـدِيـث مَـا نـقـل ... زيـدَ عَـلـى ثَـلاَثَـةٍ بِـه حَـصَـل
بِـالـمـسـتَـفِـيـض بَـعـضُـهـم قَـد لَـقَّـبَـه ... ومِـنـهُ مَـا تَـوَاتَـرَ اعـلـم سـبَـبَـه
شُـهـرتُـه بَـيـن الـمـحـدِّثِـيـن ... أَو مَـع غَـيـرِهِـم فَـكُـن فَـطِـيـنَـا
مِـثَـالُ هَـذا الـمـسـلِـمُ الـذِي سَـلِـم ... وذَاكَ بِـالـقُـنُـوتِ شَـهـراً قَـد عُـلِـمْ

❋ ❋ ❋

الغريب

رسـمُ الـغَـرِيـبِ هُـو مَـا قَـد انـفَـرَدْ ... رَاوٍ بِـمَـا رَوى عَـنِ الـذِي اعـتَـمَـد
عـنِ الـرُّوَاةِ وَهْـوَ ذُو أَقـسَـام ... غَـرِيـب إِسـنَـادٍ مَـعَ الـكَـلاَم
ثُـم غـريـبُ الـمـتـن دُونَ الـسَّـنَـدْ ... لـم يُـلْـقَ والعكسُ صَحيح المْورِد

❋ ❋ ❋

= «إن مما يُطلب من طالب العلم، ليكون واعياً بصيراً، أن يكثر النظر وتقليب البصر في كتب الموضوعات، فإنَّ إكثار النظر فيها يزيده وقاية منها، وبعداً عنها، وهو خير معلم ومنقذ له من الاستمرار على قبولها والاستشهاد بها، والاستعاضة عنها بالأحاديث الصحيحة عن سيدنا رسول الله ﷺ، وهي وافية كل الوفاء بما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه وأمر دنياه، وقد أغنى الله الحق عن الباطل منذ القدم ـ والحمد لله ـ».

العزيز

إِنْ زِيدَ فِي رَسْمِ الغَرِيبِ وَاحِدْ ... رَوَى إِلَى ثَلاَثَةٍ لاَ زَائِدْ
فَهْوَ العَزِيزُ قَالَه ابنُ مَنْدَهْ ... فِي حَاصِلٍ لَهُ يَرى كَزَبده
يُنظَر فِي الرُّوَاةِ لِلإِمَامِ ... النَّاقِلِينَ عَنْهُ بِاهتِمَامِ
أن يَنفَرِدَ عنهُم بِمَا رَوَاه ... عدل وكان عنه ما وعاه
فَهو الغَرِيبُ إن رَوَاه زَائِدُ ... إِلى ثَلاَثَةٍ عَزِيز وَافِد
إن زَاد فَهْوَ الخَبَرُ المشهُورُ ... تَقسِيمُهُ مُقَرَّرٌ مَذكُورُ
رَسْمُ غَرِيبِ اللَّفظه هُو المنهَم ... مَعنَى فَلفظُهُ يَعْسُر يُفَهَم
كَلَفظه الصَّعب والدَّخ ومَا ... أَشبَهَ ذَيْنِ فاطلُبَنْ لِتَعْلَمَا
وَفَنُّهُ عِلمٌ عَظِيمٌ يَصْعُبُ ... فَالجِهْبِذُ الوَرِعُ مِنهُ يَهرِبُ
كالأَصمَعِي سُئِل عَن ذَا الصَّقب ... فَقَالَ مِن شَرحِ الحَدِيثِ مهرَبُ
كابنِ شُمَيل وَأَبِي عُبَيدَة ... أَبُو عُبَيد تِلوه بَعدَهُ
فَابنُ قُتَيْبَةَ وَحَمَد بَعْدَه ... وَفِي وَقَد رَفَد فِيهِ رِفدَه

* * *

المسلسل[1]

مُسَلسَلُ الحدِيثِ مَا قَد التُزِم ... حَال الرُّوَاة فيه أَو وَصْفٍ عُلِمْ

(١) قال الحافظ السيوطي في: (تدريب الراوي) ٢/١٨٧ ـ ١٨٩ في النوع الثالث والثلاثين: (المسلسل: وهو ما تتابع رجال إسناده واحداً فواحداً على صفة واحدة، أو حالة واحدة، للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى. وصفات الرواة وأحوالهم أيضاً، إما أقوال أو أفعال، أو هما معاً، وصفات الرواية، إما أن تتعلق بصيغ الأداء أو بزمنها أو مكانها، وله أنواع كثيرة غيرها.
فالمسلسل بأحوال الرواة الفعلية: كمسلسل التشبيك باليد، وهو حديث أبي هريرة: =

حَصَرَهُ الحكِيمُ فِي ثَمَانِيه وَتِلكَ مِن مُثُلِه لاَ حَاوِيَهْ
كَقَولِهِم فِي صِفَةِ الرِّوَايَة سَمِعتُ أَو أخبَرَنَا لِلغَايَهْ
وَحالَةُ الرَّوايِ كَتشبِيكِ اليَدِ أَو قَسم وَمِثلُ هَذَا فاعْدُدِ

* * *

= شبّك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «**خلق الله الأرض يوم السبت...**» الحديث، فقد تسلسل لنا تشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه.

والعدّ فيها، وهو حديث: «**اللّهم صَلِّ على محمد...**» إلى آخره، مسلسل بعدّ الكلمات الخمس في يد كل راوٍ، وكذلك المسلسل بالمصافحة، والأخذ باليد، ووضع اليد على رأس الراوي.

والمسلسل بأحوالهم القولية: كحديث معاذ بن جبل أنَّ النبيّ ﷺ قال له: «**يا معاذ إني أحبك، فقل في دبر كلِّ صلاة: اللّهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**» تسلسل لنا بقول كل من رواته: «**وأنا أُحبُّك فَقُل**».

والمسلسل بهما معاً: حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومُره**»، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: «**آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره**» وكذا كل راوٍ من رواته.

والمسلسل بصفاتهم القولية: كالمسلسل بقراءة سورة الصف ونحوه.

قال العراقي: وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة.

والمسلسل بصفاتهم الفعلية: كاتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بالمحمدين أو صفاتهم، أو نسبتهم.

فالثاني: كأحاديث رويناها كل رجالها دمشقيون، أو مصريون أو كوفيون أو عراقيون.

والأول: كمسلسل الفقهاء مطلقاً، أو الشافعيين، أو الحفاظ، أو النحاة، أو الكتاب، أو الشعراء، أو المعمَّرين.

وصفات الرواية: المتعلقة بصيغ الأداء؛ كالمسلسل بسمعت فلاناً، أو أخبرنا فلان، أو أخبرنا فلان والله، أو أشهد بالله سمعت فلاناً يقول ذلك كل راوٍ منهم.

والمتعلقة بالزمان: كالمسلسل بروايته يوم العيد، وقص الأظافر يوم الخميس، ونحو ذلك.

وبالمكان: كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم.

وقد جمعت كتاباً فيما وقع من سماعاتي من المسلسلات بأسانيدها وجمع الناس في ذلك كثيراً) انتهى كلام السيوطي ـ واسم كتابه الذي جمعه هو: (جياد المسلسلات) حققه: محمد مكي، ونشرته دار البشائر الإسلامية.

الناسخ والمنسوخ

النَّسْخُ رَفعُ الشَّارِعِ المشرُوع ... بِآخَرٍ يَكُونُ ذَا المتبُوع
فَالخَبَرُ النَّاسِخُ هوَ الرَّافِعُ ... مَرفُوعَه المنسُوخ هَذا الوَاقِع
وَعِلمُ نَاسِخِ الحدِيثِ يَعظُمُ ... والشَّافِعِيّ الحَبْرُ مِنْهُ يَفْهَمُ
وَعِلمُهُ بِالنَّصِ وَالإجمَاعِ ... كَذاكَ تَارِيخٌ بِلاَ نِزَاعِ

* * *

المصحف

مُصَحَّفُ الحَدِيثِ مَا يُغيَّر ... عَن وَضعِهِ الذِي بِهِ يُعْتَبَر
وُرودُهُ فِي اللَّفظِ فِيه يَكثُرُ ... وَمِثلُ ذَاكَ فِي المعَانِي يَنذُر
كَمِثلِ مَا وَرَدَ فِي لفْظِ الخَبَر ... نَبيّنا فِي مَسجِدٍ قَدِ احتَجَر
صُحِّف بِالمِيمِ وَمِثلُ الثَّانِي ... عَنزة فَلتَعلَم المبَانِي
سَبَبُهُ غَلط سَمع أو بَصَر ... أو فَهْمِ مَعنَاهُ بِوَهْمٍ قَد أَضَر
وَفَهمُهُ عِلم جَلِيلُ القَدر ... يُدْرَكُ بِالحَذْقِ وصِدق السير
والدَّارَقُطْنِي لِمِثلِ ذَا احتَفَل ... صَنَّفَ فِيه وَضعه الذِي كَمُل

* * *

المختلف

مُختَلِفُ الحدِيثِ هُو لَقَب ... لِمتَقَابل المعَانِي يَغْلِبْ
إنْ أَمكَنَ الجَمعُ بِوجْهٍ يَجِبْ ... أو لا، فَإن نَسْخٌ بِذَا تَرتَكِبْ
أَو لاَ فَرَجِّحْ وَاعلَمَنْ بِالأَرجَح ... هَذَا البَيَانُ بِالطَّرِيقِ الأَوْضَحْ

* * *

خاتمة النظم

قد تَمَّ نظماً وبنَهْجِ مُختصَر ... في رجز وبسريع يُعتَبَر
في سَادِسِ الأعوَام والسَّبعِين ... بَعدَ ثَمَانِمَائة سنين
أَبياتُه عَدَدُهَا قَد اكتَمَل ... بِنَقْط قَاف وبعَين فَاعتَدَل
فالحمدُ للَّهِ عَلى إكمَالِه ... مِن جُودِه ذاكَ ومِن إفضَالِه
ثُمَّ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ دَائِماً ... عَلَى الذِي شَرعَ شَرعاً قَائِمَاً
مُحمد وآلِه وصَحبِه ... والتابِعِينَ المُومِنِينَ حِزبه

انتهى وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى
وخصوصاً نبيّنا المصطفى
صلّى الله عليه وعلى آله الشرفا
وأصحابه
أهل
الرجا

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رسالة في كتب الحديث التي تجوز الرواية منها والتي لا تجوز

تأليف

العلامة المحدث: محمد بن أحمد
المسناوي الدلائي
المتوفى سنة ١١٣٦ هـ
رحمه الله تعالى

تحقيق

الدكتور: محمد بن عزوز

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ترجمة
محمد بن أحمد المسناوي الدلائي[1]
من خلال
(نشرُ المثَاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني)
للعلاَّمة محمد ابن الطيب القادري

فمنهم الإمام الكبير، العلاَّمة الشهير، الحافظ المتقن، الدراكة المشارك المتفنن، كوكب السحر الوقاد، العالم الحجة النقاد، فارس التعبير، وممارس التحبير، وتاج الكراسي والمنابر، وعين أعيان المشايخ الأكابر، شيخ الجماعة وخاتمة المحققين، ورئيس الهداة وقادة الموفقين، سيدي أبو عبدالله محمد الشهير بالمسناوي ابن أحمد بن محمد المسناوي بن سيدي مَحمد بن سيدي أبي بكر الدلائي. تقدمت تراجم آبائه المذكورين. كان صاحب الترجمة ـ رضي الله عنه ـ آية في العلوم، وحجة في صحة الإدراك والفهوم. آخذاً بأوفر نصيب في غالب فنونها، لا ينقر المسائل إلا في سواد عيونها، وقد أُعطي ملكة التدريس والفتيا، وسلم له أعيان عصره في مراتبها العليا. ولم يزل منذ بلغ ذلك مقصوداً للمشكلات، ومعتمداً في النوازل والمعضلات. تلمذ له جميع أهل عصره، وانفرد برئاسة التدريس والعلم في وقته ومصره.

---

(١) ترجم له أيضاً: محمد بن جعفر الكتاني في: (سلوة الأنفاس) ٣/٤٤؛ وسليمان الحوات في: (البدور الضاوية) ص١٨٢؛ وإدريس الفضيلي في: (الدرر البهية) ٢/٣٤٢.

أخذ ـ رضي الله عنه ـ عن جماعة من المشايخ، منهم أبو محمد عبدالقادر الفاسي سمع عليه **شمائل الترمذي** قراءة دراية. وأبو عبدالله محمد بن عبدالقادر الفاسي حضر لديه في التفسير والحديث والأصول والنحو والبيان، وقرأ عليه بلفظه مبادىء **الكتب الستة، والموطأ والشفا**، وأجاز له إجازة عامة في جميع ما يجوز له وعنه روايته، قال فيها ما نصه: وقد أجزته الآن إجازة عامة شاملة بشروطها في جميع ما يجوز لي وعني روايته من مقرو ومجاز ومسموع، ويتصل إسناد شيوخنا بالشيخ ابن غازي، وزكرياء وابن حجر، وفهارسهم شهيرة. وأجزته فيما اشتملت عليه فهرسة ابن الزبير والمنتوري وغيرهما من الفهارس والمشيخات، وأشهر أسانيدنا عن الوالد عن عم أبيه أبي محمد عبدالرحمٰن عن شيخ الإسلام القصار، عن شيخه الإمام رضوان، عن سُقَّين، عن ابن غازي وزكرياء، عن ابن حجر. ثم قال: قال الشيخ القصار: كان شيخنا رضوان كثيراً ما ينشد:

قد رشَّحوك لأمر لو فطِنتَ له ... فَارْبَأ بِنفسك أَنْ تَرْعَى مَعَ الْهَمَلِ

[ومعنَى رشحوك، أي: ربّوك وهيؤوك. قال في **الصحاح**: الترشيح أن ترشح الأم ولدها باللبن القليل تجعله في فيه شيئاً بعد شيء إلى أن يقوى على المص. قال؛ وتقول: فلان يرشح للوزارة، أي: يربّى ويؤهل لها. وترشح الفصيل إذا قوي ومشَى مع أمّه فهو راشح وأمه مرشح. اهـ.

وهذا ما حمله عليه علي بن قاسم الطبري في شرحه **للامية العجم** للطغرائي التي هذا آخر بيت منها. وقال الصلاح الصفدِي: معناه: قرَّبوك وأهّلوك لأمر إن كنت تعلم باطن الأمر في مرادهم منك فاهرب منهم ولا تطاوعهم على ما يرومونه منك إن أردت أن لا ترعَى هاملاً. والمعنَى الأول أفصح والفطنة بالكسر هي الفهم. ومعنىَ اربأ بنفسك، أي: ارفعها عن هذا الشغل، وترعَى مِن رَعَى البعير بنفسه الكلأ، ويقال: رعيت البعير أرعاه، والهمل الإبل بلا راع.

وأخذ عن الشيخ أبي العباس أحمد ابن الحاج التفسير والحديث والأصول والفقه والبيان والمنطق وعن عم والده الشيخ أبي عبدالله محمد

المدعو المرابط شارح **التسهيل وألفية ابن مالك**، وسمع نحو النصف من **البخاري** عن سيدي الحسن بن مسعود اليوسي. وعن القاضي محمد بن إبراهيم الهشتوكي الأصل المراكشي **الشفا** وبعض **حواشي السعد والمحلي**. وعن المحدّث عبدالمالك بن محمد التاجموعتي السجلماسي مبادىء **الكتب الستة، والموطأ، والشفا**، وأجازه إجازة عامة. وعن الشيخ محمد بن أحمد القسمطيني مثل ما قرأ على ابن الحاج، وعن أبي عبدالله محمد البوعناني التلمساني، قرأ عليه شرح السنوسي على **مقدمته وصغراه**. وعن جدنا عبدالسلام ابن الطيب القادري الحسني، وعن جماعة من الشيوخ آخرين نحو العشرين إيرادهم يقتضي التطويل، ذكر ذلك كله صاحب الترجمة في إجازة منه لبعض تلامذته.

وأخذ عن صاحب الترجمة عامة أهل عصره، من أهل قصره ومصره. منهم أبو عبدالله ميارة الحفيد، والبنّانيان، وأبو العباس الوجّاري، وشيخنا أبو عبدالله الجندوز، وشيخنا أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي، وشيخنا أبو عبدالله محمد الكبير السرغيني وشيخنا أبو عبدالله محمد جسوس، وغيرهم. وتصدّر للتدريس بفاس الحديث **ومختصر** خليل وغيره من كتب الفقه والتفسير وعلم الكلام والسير وعلم المعقول. ولمّا كمل بالبناء مسجد مولانا إدريس بفاس وأمر السلطان بإعادة الخطبة إليه وإقامة الجمعة فيه، ولّى صاحب الترجمة الإمامة والخطبة والتدريس به، فكان يأتي في خطبته بالعَجب العُجاب، وبما يسحر الألباب، إتقاناً ولفظاً، وبياناً وحفظاً. وكان مرجوعاً إليه في كل أمور العامة والخاصّة، وأذعن له مشايخ عامة عصره، فأمرُه عندهم هو المطاع، ولا يسعهم فيما أفتَى به إلاّ الاتباع، لا ينقل من المسائل إلا عنوانها، ولا يصيب من الجواهر إلا مكنونها.

ووجّه إلى علماء فاس سؤال من الحضرة العالية بالله حضرة مولانا المنصور بالله إسماعيل بن مولانا الشريف الحسني في أمر خلافة ابن الزبير. فأجاب بما يبْهر العقول، من التحقيق بالمعقول والمنقول. ورأيت له جواباً عن سؤال في قضية القاضي أبي عبدالله المقري مؤلف **القواعد** مع مزوار الشرفاء يومئذٍ بفاس الشريف العمراني، وإيراد السؤال والجواب يستدعي

طولاً، ونورد منه هنا القضية. قال أبو العباس المقري في كتابه: **نفح الطيب** ما نصه: ومن أخبار مولانا الجد الدالة على حرمته ما حكاه ابن الأزرق أنه كان بحضرة مجلس السلطان أبي عنان لِبَثٌ العلم، وكان نقيب الشرفاء بفاس إذا دخل مجلس السلطان يقوم له السلطان وجميع من في المجلس إجلالاً له إلا الشيخ المقري فإنه لا يقوم في جملتهم، فَأَحَسَّ النقيب من ذلك وشكاه إلى السلطان، فقال له السلطان: هذا رجل واردٌ علينا نتركه على حاله إلى أن ينصرف. فدخل النقيب في بعض الأيام على عادته، فقام له السلطان على العادة وأهل المجلس، فنظر إلى المقري وقال له: أيها الفقيه مالك لا تقوم كما يفعل السلطان ـ نصره الله ـ وأهل مجلسه إكراماً لجدي ولشرفي؟ ومن أنت حتَّى لا تقوم لي؟ فنظر إليه المقري وقال له: أما شرفي فمحقق بالعلم الذي أنا أبثّه، وأما شرفك فمظنون، ومن لنا بصحته منذ أزيد من سبعمائة سنة؟ ولو علمنا شرفك قطعاً لأقمنا هذا من هنا، وأشار إلى السلطان أبي عنان، وأجلسناك مجلسه. قال ابن الأزرق: وعلى اعتذاره ذلك أنَّ الشرف الآن مظنون، فمن معنى ذلك أيضاً ما يحكَى عنه أنه كان يقرىء بين يدي السلطان أبي عنان المذكور **صحيح مسلم** يحضره أكابر فقهاء فاس وخاصتهم، فلما وصل إلى أحاديث **الأئمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ** قال الناس: إن قال الشيخ: الأئمَّة من قريش وأفصح بذلك استوغر قلبَ السلطان، وإن وَرَّى وقع في محظور، فجعلوا يتوقعون له ذلك. فلما وصل إلى الأحاديث قال بحضرة السلطان: والجمهور أنَّ الأئمة من قريش ثلاثاً، ويقول بعد كل كلمة: وغيرُهم مُتَغلِّبٌ. ثم نظر إلى السلطان وقال له: لا عليك فإن القرشي الآن مظنون، أنت أهل للخلافة، إذ بعض الشروط توفرت فيك والحمد لله. فلما انصرف إلى منزله بعث إليه السلطان بألف دينار انتهَى.

وسُئِل صاحب الترجمة عما في **نوازل البرزلي** عن ابن عرفة عن ابن عبدالسلام من قوله نَسَبٌ له سبعمائة سنة يثبت في هذ الزمان ضعيف. **فأجاب** عن ذلك بجواب حسن وإيراده هنا يستدعي طولاً.

وسُئِل صاحب الترجمة عن رجل يدعِي المعرفة والفقه قال في حق الشرفاء: إنَّ الزمان قد طال وليس على الفروج أقفال والنساء غير مؤتمنات.

فأجاب بأن ما ذكره الرجل لا يختص بالشرف كما في **وسيلة الزلفَى**، بل هو عام فيمن يريد إثباته لهم. وينبغي أن يعتقد فيهم أن نسبتهم محققة، والمتشكك يلزمه ذلك في نفسه. وفي علمك أنَّ الولد للفراش ويظن بأُمَّهاتِهم أنهنّ من أهل النزاهات والصدق والذين لا تتطرق إليهم التهمة. ومن يريد الطعن قيل له: هذا مشترك الالتزام بينك وبين مَن تطعن فيه، فإن صحّحته فهو جواب لك ولا يوصف به غيرك. ثم إنَّ القول المذكور وإن كان محتملاً في نفسه وجائزاً في حدّ ذاته لا يقدح في حق من ينتسب للجناب النبوي، فإن نسبهم ثبت شرعاً، واستفاض نقلاً وسمعاً، لأن غاية ذلك التجويز العقلي، إلاّ أن تكون النسبة المذكورة غير ثابتة لمدعيها وحائزها شرعاً باعتبار الواقع ونفس الأمر وأنها ظنية أو شكية لعدم ما يفيد اليقين والقطع، ويصير التجويز المذكور في محل المنع، لاعتبار ما جاء به الشرع، من إجراء الأحكام على مقتضَى الظاهر، وترك البواطن موكولة إلى عالم السرائر. فإن النسبة باعتبارها محكوم قطعاً بها عند ثبوت موجبها وسببها، فيعامل صاحبها بما يقتضيه ظاهر حاله الرفيع، كما يعامل مُنتقِصُه بالأدب الوجيع، لا سيما إن انضاف إلى ذلك الثبوت القرائنُ العاضدة، والدلائل الشاهدة، التي تثلج لها الألباب، وترتفع معها تخالج الظنون وخطرات الارتياب، كما يوجد في مشاهر الأشراف، السالمين من معتبر الاختلاف، وبذلك تتفاوت الأنساب من حيث هي في القوة مع اتحاد المنسوب إليه، وكان الشرف مراتب كما هو منصوص عليه، فمنه الجلي والأجلى، والخفيّ والأخفَى. وبحسب ذلك يتفاوت فيه الاعتقاد، ويختلف اطمئنان النفس إليه وتلوح الفؤاد. وهذا التجويز العقلي هو محل كلام ابن عبدالسلام وكلام القاضي المقري. قال: ولا ينبغي أن يظن بهما خلافه من التشكيك في الأنساب الثابتة شرعاً والقدح في ذويها. وما صدر من القاضي المقري مع الشريف العمراني هفوة لا تناسب مقام أهل البيت ومنصبهم، حيث وجّهه بما يغضب الشريف بمحضر الخاص والعام من أهل الدولة ووجوه المملكة بما يذيب وجوه الكبراء من الخجل، وتسوّى دونه طعن السيوف وضرب الأسل، مع ما فيه من تزكية النفس المنهي عنها، على أن

يتوجه عليه من البحث أن يقال له: إنَّ شرف العلم إنما هو من حيث ثمرته وقبوله عند الله وإثباته عليه، وحصول علو الدرجة به لديه. وذلك أمر مغيّب عنا، فليس هو بمظنون فضلاً عن كونه مقطوعاً به، لاحتمال شقاوة صاحبه والعياذ بالله. قال في **لطائف المنن**: ولا يغرّنك في العالم أن يكون أنفع للبادي والحاضر، فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر.

والحاصل: أنها زلة من عالم كبير، يضل بها عالَم كثير، فالله يغفر له. والعجب ممن يذكرها له على أنها من المناقب، وهي من أشنع المثالب. انتهَى المراد منه. ونقل تمامه يطول، وهو منوال كثير وفيه خاصة فاس، فانظر تمامه. ويتعين العمل بمقتضاه على الخاص والعام. وفيه شرف العلم باحتمال شقاوة صاحبه وإن كان قائماً بالنظر إلى ذاته فهو من التجويز العقلي وليس هو حكماً شرعاً، وإن كان كذلك فلا يقدح في مرتبة العلم، لأنَّه يجب تعظيمه شرعاً، وله ثمرة موجودة محسوسة ومشاهدة، وهو بثه في الناس وإقامة الدِّين به بين الأحكام والفتيا التي لا يخلو الزمان ممن يحتاج إليها. ولا مانع من أن يكون مقبولاً عند الله تعالى لما في الحديث القدسي: «**أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي**». والغالب على العلماء حسن الظن بالله تعالى. فتجويز شقاوة صاحب العلم ممنوع، وإن ما سيقع على وفق قدر الله تعالى في الأزل ليس لنا أن نبني عليه حكماً في الظاهر بحيث نترك ما بَرز في الوجود لاحتمال مخالفته ما سبق في علم الله، وإلا لَتعطَّلت الشريعة، إذ كل فرد وجد من أهل العلم يصح فيه هذا التجويز، فيلزم عليه سقوط شرف العلم مطلقاً إلا باعتبار ما عند الله. **نعم** واجبٌ على كل عالم أن لا يركن إلى علمه، ويخاف من عدم قبوله وشقاوته وأن يكون من أهل الوعيد، ويكون ذلك شأنه في نفسه، وفي غيره من أبناء جنسه، مع ما تقدم من حسن الظن بالله تعالى، فيجمع بين الرجاء والخوف اللذين قال فيهما العلماء: إنهما ما اجتمعا في قلب شقي. وهذا في نفسه، وأما إذا نظر إلى غيره فلا يجب عليه إلاَّ النظر بعين الكمال، والتعظيم والإجلال، لحصول النفع به في الحال، إذ لا ضرر في تعظيمه ولو مع الاحتمال. فالحق أنه لا محلّ للتشنيع على القاضي المقري وإن صدر منه من الغلظة على الشريف

العمراني يغتفر له في مثل هذه القضية، وإن لزمه محظور لا ينبغي أن يصدر من مثله، لأن الشريف أغضبه بشكواه للسلطان بعدم قيامه له كما تقدم في حكاية القضية، ثم بعد ذلك شافهه بأمره للقيام له، ووهَّن قدره بقوله: ومن أنت حتَّى لا تقوم؟ وما كان ينبغي لهذا الشريف أن يصدر منه مثل هذا في حق هذا العالم الذي هو كبير علماء المغرب وولي منصب القضاء الذي هو نائب عن رسول الله ﷺ ومنزّل في منازل الأحكام منزلته، والشريف مِمَّنْ تجب عليه طاعته وتلزمه مبرَّته وتعظيمه. وَأَوْلَى مَن يَرْعَى هذه الحرمة سادتنا الشرفاء الذين هم أحق بموروثهم من المصطفى ﷺ وهو العلم والصلاح، فينبغي لهم طلبه وتعظيم من يطلبه. وحرص الشريف على القيام له تعرض لما هو منهي عنه لقوله ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُقَامُ لَهُ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ ٱلنَّارِ**». والعلماء حماة الشريعة، فكأنّه رأى زجره ذلك واجباً عليه.

وأما ما وجَّهه به من قوله: وأما شرفك فمظنون به آخره، الشرف على خمسة أقسام: **الأول**: المتواتر تواتراً عاماً وهو عمود النسب النبوي في الجملة. **الثاني**: المتواتر تواتراً خاصاً، وهو في قبائل معروفون بأسمائهم في حواضر وقرَى وجهات مخصوصة، كل معروف في بلاده، وتواترهم خاص بها، لأن غير بلادهم لا شعور لهم بهم فضلاً عن معرفتهم. **الثالث**: المظنون وهو الثابت بالشهادة المستوفاة (كذا) لشروط العمل بها، وما في معناها من الأخبار المفيدة للظن، وقد تعضدها قرائن فتلحق المرتبة التي قبلها. **الرابع**: المشكوك المستوي الطرفين. **الخامس**: المرجح الشك فيه. فالقسم الأول لا يتعين فيه وإنما يتعين في الأربعة بعده. وأعلى الأربعة القسم الثاني ثم ما بعده مرتبة بعد مرتبة إلى آخر المراتب. فإذا فهمت هذا فإنما كان خطابا لمقري لأهل المرتبة المظنون بهم، ولعله ظن أنه من أهلها. وأما التغليظ في قوله: ومن لنا بصحته منذ سبعمائة سنة؟ لا يحتمل لأن المتبادر منه نفي صحة النسب مطلقاً قطعاً أو ظناً. وقوله لأبي عنان: إنَّ القرشية في وقتنا مظنونة لم يصرح بما يدلّ على أن ذلك في جميع الأقطار أو عند جمع من الناس، بل في موضع دون موضع أو في أشخاص دون أشخاص، فيكون كلامه من باب الكلّ لا مِن باب الكلية، بمعنَى أنَّ الظن فيها محكوم به على مجموع الأفراد

لا على جميعها، ولا شك أنها مظنونة في كثير من المنتسبين لقريش، ومحققة في البعض منهم، على أنك إذا حققت علمت أنَّ تعيين الفرد المنسوب ليس فيه إلاَّ الظن، ولا سبيل للقطع فيه. وقد صرح بذلك سيدي عبدالرحمٰن بن محمد الفاسي لمَّا قال ابن العربي الحاتمي: يعتقد في أهل البيت أنَّ الله تعالى قد غفر لهم. قال شيخنا شيخ الإسلام القصار: إن أراد تغليب الرجاء في حق من علم تعالى أنه منهم على الخوف فحق، وإن أراد بالاعتقاد الجزم المطلق بأنهم لا يعاقبون فقد ابتدع وخالف أهل السنّة. فإن قيل: ورد به، قيل: ورد به أكثر منها وإن صح في حق فاعلي الطاعات، حتَّى قال المبتدعة المرجئة: لا يعاقب مؤمن من أهل السنّة. وأعدى عدوٌ لأهل البيت من يُوهمهم ذلك، بل يذكرهم نحو: ﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ﴾ [الاحزاب: ٣٠]، وإن كان كثير من أهل الظواهر لا تشملهم كما قال كثير منهم، فإنَّ مَن اعتقد ذلك منهم أو من غيرهم مبتدع، بل مذهب أهل السنّة أنهم في المشيئة. انتهَى كلام القصار.

وكتب على كلامه سيدي عبدالرحمٰن بن محمد الفاسي المذكور ما نصه: قف على قوله فمن علم تعالى منهم فإنه تنبيه على أنه لا يقطع به في معين ولا يقطع به أحد لنفسه ولو إلاّ من كون شرط الوفاة على الإيمان، وهو غيب، لا يقطع به لأحد إلا لمن ميّزه النص وهكذا ينبغي أن كل أحد في كل فضيلة وعد عليها في العقبَى فإن شرط ذلك الإيمان عند الله تعالى وهو غيب لا يقطع به لأحد إلا لمن ميّزه النص. على أنَّ من تحقق قبضة الحق لا يسكن لوعد، وبه تفهم قول سيدي عبدالسلام بن مشيش: وَأَلْحِقْنِي بِنَسبه، فإن الظني مشروط بالديني وهو غيب. وكذا ما ورد في قبول طاعات ودعاء وادخاره فإنما هو فيمن علم منه خاتمة الإيمان وبعدت بذلك إرادته ومشيئته. وأما واحد في خاصته فلا يصح له الجزم والقطع بذلك لنفسه ولا لغيره. وقد قال شيخنا أبو الحسن: وقد أبْهمتَ الأمر علينا لنرجو ونخاف، وذلك سر العبودية، وبذلك تنقطع الآمال إلاّ من الله تعالى، ويتحقق الرجا والاعتماد عليه لا على الأسباب. نقله عن والدنا في كناشه.

وأما قول ابن عبدالسلام المتقدم: نسبٌ له سبعمائة سنة يثبت في هذا الزمان ضعيف، مراده ـ والله أعلم ـ فيمن لم يكن يُعرف به وبعد مرور هذا الزمان من زمن الهجرة قام فادعَى به. أما من كان معروفاً به أوّلاً واستمرّ الدعاء له به فلا ضعف فيه. وقد ثبتت أنساب العرب بدعائهم بعد ذلك المدة بكثير. وكذلك إذا ظهر من يدعي أنه من عقب مولانا عبدالسلام بن مشيش أو نحوه وبيده ما يثبت نسبه إلى مولانا عبدالسلام فإن نسبه صحيح لقرب زمنه من مولانا عبدالسلام بن مشيش. والقرينة الدالة على ثبوت النسب فيما بين الهجرة والشيخ الذي ثبت نسبه. له حيث استفاض صحة نسبه. وأيضاً فقد وقع بين الناس من كلام المقري المتقدم بحوث وسوء ظنون وتوهم في آل البيت، فمرضت من ذلك القلوب والعياذ بالله. وكان صاحب الترجمة في زمنه أكثر الناس تحسيناً ظنون الناس في ذلك، وجال في الأنساب، وعلم بالأحساب، وانفرد بالتحري في هذا الطريق، وممن له القدم الراسخ بهذا العلم والتحقيق. فكان المرجعُ فيها زمنَه إليه، ومعولُ كل الناس فيما أشكل منها عليه. وحقق أنواعاً كثيرة من العلوم، وطالت ممارسته لها فانجلت له عرائس الفهوم، وتلمذت له شيوخ الزمان، واشتهر فيه بالنقد والإتقان. وألف تآليف عديدة منها: **جُهد المُقل القاصر، في نصرة غوث الورَى الأكابر**، بيّن فيه أنَّ الشيخ عبدالقادر بن موسَى الحسني الجيلاني بأنه كان من المجتهدين، وتنزيهه عن ما يتوجه عن بعض الحنابلة. ومنها: **نتيجة التحقيق في بعض أهل النسب الوثيق**، اشتمل على مقصودين: التعريف بالشيخ عبدالقادر الجيلاني وبعض عقبه، **والقول الكاشف، في صحة الاستنابة في الوظائف**. ومنها: **تأليف في القبض والردّ على من زعم عدم مشروعيته في النفل والفرض**، وله **أجوبة** كثيرة **وتقاييد** جيدة موقفة عليها منها لو جمعت كانت مجلداً في مسائل من أبواب من العلم يرحل إلى سماعها من أقصَى المغرب إلى المدينة. وبلغنا أنَّ صاحب الترجمة إذا بحث في تقرير جدنا عبدالسلام ابن الطيب القادري الحسني فيقول: اللّهم إنه آية من آياتك. وله **خطب** بليغة جيدة المناسبة. ولم يكن لصاحب الترجمة اعتناء بالتصنيف لوجود قيام تلامذته في زمنه بذلك، فتركه لهم واعتنَى

بالتدريس، فانتهت الرياسة له فيه، وقام به أحسن قيام إلى أن صار إلى رحمة الله ورضوانه.

وكان رضي الله عنه نظيف الثياب، جميل المعاشرة، حسن الأخلاق، عالي الهمة، لا يستطيع الكلام في مجلسه الأكابر لهيبته وعظيم سمته. وكان في تدريسه إذ أخذ في تقرير مسألة يأتي على وجوه احتمالاتها، ولا يدع شيئاً مما تشتهي بيانه نفوس الحاضرين من أبحاثها، مع جودة التحقيق والتحرير بما يغبط به العقل من النقل، مع اختصار في العبارة، وسرعة في بيان الإشارة، ويفهمه الحاضر والبادي ومن هو مغبون، وجميع مَن بالمغرب من اللسون. مجلسه مجلس سكون ووقار، وخشية وتذكار، لا يحسب جالسه أنَّ أحداً أكرم عليه منه، ووسع الحاضرين في مجلسه بسطه. وله باع طويل في الرسائل والمخاطبات بمقتضَى الحال، وأنظام عجيبة، بمعاني غريبة.

وسُئِلَ صاحب الترجمة بما نصه: بعد تقبيل اليد وتكميل السلام، على سيدنا الإمام، العلاَّمة الهمام، فليعلم ـ أبقاه الله وأعلاه ـ أنَّ الغلام مُقبِل الأقدام نظم قبل أبياتاً لم تحلّ من الفصيح، بمكان ضيق ولا فسيح، قال فيها بعد كلام:

يالتطوان لم تلد له شِبْهاً إنها عن ولادةٍ لعقيمة

فزعم بعضهم أنَّ لفظ الولادة في هذا المحل ليس بسائغ، وذكر أنه ما بلغه أنها لغة. واحتاج العبد إلى الجواب، بما يُظهر الصواب؛ فإن أجاب سيدنا فله الثواب، من الملك الوهاب. والسلام. فأجاب ـ رحمه الله ـ:

وعليكم من المحب سلامٌ فائحٌ كأريج مِسكٍ ونَدِّي
ما حدا عبرتي زفيرُ غرامٍ فسقى بالدِّماء خابورَ خدِّي

أما بعد، فالجواب: أنه لا مزيد في بطلان الزاعم المذكور، وأنَّ منشأه الجهل والقصور، فإن اللفظ المذكور سائغ في لغة العرب، وإن جهله ذلك الزاعم المدعي للطلب. ولا يستغرب جهل مثل ذلك في هذِه

الأعصار، التي عطلت سحائب الجهل فيها على البوادي والأمصار، حتَّى خفي عن أهلها ما هو في غاية الوضوح ونهاية الاشتهار. ودليل بطلان ما قال، وأنَّ اللفظة شائعة الاستعمال، قول صاحب القاموس، الذي هو مقدم في هذا الفن على كل رئيس ومرؤوس: «وولَد يلِد وِلاَداً ووِلاَدَةً وإِلاَدَةً ومَوْلِداً». وقد ارتكبه غير واحد من الشعراء، منهم القائل:

وفي قبض كفِّ المرءِ عند ولادةٍ دليلٌ على الحرص المركَّب في الحيِّ

وقول غيره:

فقل لمن يدعي من العلم منزلةً علمت شيئاً وغابت عنك أشياءُ

وهذه مسألة قريبة سهلة، وإنما كتبت هذا الجواب لما دلّ عليه من سعة أخلاق صاحب الترجمة، وللنحاة في حذفها ثلاثة أقوال: قيل: مقصور على السماع، وقيل: بجوازه مطلقاً، وقيل: لا يجوز إلا في الإطالة نحو أقام الصلاة. وأشار للثاني في الألفية في موضعين من كلامه.

وكان صاحب الترجمة له اعتناء بالتدريس بحيث إذا بدأ كتاباً يعتني به حتَّى يختمه لا يلتمس عذراً إلاَّ إذا نزل به ضروري سماوي، فكان كثير الختم، وكان شعراء الوقت يرصدون ذلك فيمدحونه بالقصائد ويتنافسون بينهم في أي المدح أحسن. ومضمن المدح الثناء على أهل العلم والكتاب المختوم ومؤلفه وفنه، والثناء عليه بضخامة علمه ودقة فهمه، فيمتنع من قراءة تلك القصائد بمجلس الختم استحياء من الله تعالى أن يسمع المدح في نفسه. وكان إذا دخل شهر رمضان بدأ في أول يوم تدريس **صحيح البخاري**، يقتصر في تدريسه على بيان المعاني من الأحاديث التي توافق أحكام مذهب الإمام مالك، ويترك ما سوَى ذلك فلا يتكلم عليه. فكان الناس يقصدون حضور ذلك المجلس من البوادي والحواضر لحصول الفوائد منه وسرعة ختمه، ويختمه في اليوم التاسع في شهر رمضان، ولما ختم **المرشد** في قراءته بين العشاءين في ليالي شتاء سنةٍ مدحه الشريف الأديب أبو عبدالله ابن الطيب، فمنعه من قراءتها في مجلس الختم على عادته في

المنع من ذلك، فأخذ في نفسه عليه حيث سوَّى بينه وبين غيره، فكتب إليه الشيخ يعتذر له لكرامة النسبة النبوية عليه بما نصه: حيَّا الله بنسيم رضوانه الطيّب، وسقي بغيث رحمته الصيِّب، الشريف الأرضي سيدي محمد ابن الطيب. أما بعد السلام عليك أيها الفاضل، فقد أتحفتني من عرائس فكرك بما أنا دونه بمراحل، لحسن طويتك، وكمال سجيتك:

والفضل عندك في الضمير وإنما
جودُ الفتَى أبداً بما في الكيس

فاستصغرت نفسي أن يقال فيها ذلك المقال، أو تتحلى بتلك الحلل. ولا سيما في المجامع والحقول، المشتملة على مختلف الآراء ومباينة العقول، مع شنيعتي والله شاهد بأنّي على النقيض، من جميع ما تضمنه من الأوصاف المدحية ذلك القريض. وأجهل الناس، من ترك يقين ما عنده لظن ما عند الناس:

لعمرُ أبيك ما نسب المعالي إلَى كرم وفي الدنيا كريمُ
ولكنَّ البلادَ إذا اقشعرَّتْ وَصَوَّحَ نَبْتُهَا رُعي الهشيمُ

فهذا موجب المنع من قراءة قصائدكم الرائقة، وإمتاع الأسماع ببدائعها الفائقة. لا غير ذلك مما عسَى أن يختلج في البال. أو يوسوس بعض من لا علم له بحقيقة الحال. فإنه محض إفك وزور، يعلم ذلك من يعلم خائنة الأعين وما تُخفي الصدور. والله المسؤول أن يعاملك بحسن نيتك، ويجازيك خيراً على بليغ مدحتك، بمنه. ولولا الشعر بالشعر ربا، وأنه لا يناسب من ولَّت عنه مثلي أيامُ الصبا، لَجَلَوْتُ عليك من عرائسه ما يكون كِفاء ودّك، وأثبتك من نفائسه ما يليق طرازاً بحلة مجدك، ولكن الأمر كما قال قائله:

صحا القلبُ عن سلمى وأَقْصَرَ باطلُه
وعرى أفراس الصبا ورواحله

والسّلام عليكم من كاتِبه محب آل البيت النبوي وغبار نعالهم محمد بن أحمد المسناوي كان الله له. والقصيدة من أربعين بيتاً ومطلعها:

بشائرُ ليلى آذنتْ بوفودها
وطالعُها أنْبَا بِقرب وُرودها
بِها الأفقُ زاهٍ والنجوم زواهرٌ
تلوح وتجري في بروج سعودها
وهاذي جيوش الليلِ تعثرُ خيفةً
من الصبح في أذيالها وبُرودها
وها الفجر يبدو في عساكر أيّدت
بنصر عزيز أرعبت ببنودها
وها الشمس من بين الغمام تطلّعت
علينا وهاذي الوُرقُ تزهو بِعودها
وأنهارُ هذا الروضِ ها هي قَبَّلَت
مِن الغُصن الأقدامَ مثلَ عبيدِها

ومنها:

فلُذ حمى المسناوي والزمْه إنه
إمامُ الورَى علماً وليثُ أُسودِها

ولما جدد شباك مولانا إدريس المحيز به على قبره للاحتفاظ من طرح النعال وليميّز به القبر، وذلك في حدود سنة اثنين وثلاثين ومائة وألف، وأنشد صاحب الترجمة في ذلك أبيات فقال:

جُعلت لقبرٍ شرَّف اللَّهُ قَدْرَهُ
صياناً يقي عن كثرة اللمس باليد

ومـا نـسـبـتـه فـي ضـت (كـذا)
إلـى مـجـد شُـبـاك الـضـريـح الـمـجـدِّدِ
كـنـسـبـة مـولـى قـد أحـاط بـغـيـره
إلَـى بـدرِ تـلـك الـحُـجـرة الـمـتـوقِّـدِ
وفـي الـدولـة الإسـمـاعـلـيـةِ قَـدْ نَـشـا
فـي أديـه تـاريـخ يـصـحّ بـمـشـهـد

وكتب صاحب الترجمة على البيت الذي ختم به نظمه وحذفت الياء بعد العين من إسماعيل للوزن، وهو جائز عندهم. والذي حسب التاريخ ورمزه هو الناظم اللبيب سيدي عبدالقادر ابن العربي القادري الحسني. ولما مرض مرضه الذي توفي فيه أنشد قصيدة يحكي فيها حاله بعد موته، وأوّلها:

يـا رب عـطـفـاً عـلـى مُـسِـيءِ قـد سـاقـه الـقـومُ لـلـمـقـابـر
فـجـاء فَـرْداً بِـغـيـرِ زادٍ وخـلَّـف الأَهـلَ والـعـشـائـر

إلخ.. وقد جرى عمل الناس بفاس حين إخراج الميت من داره وإنزاله في النعش يتلون هذه القصيدة وهم مشاة أمام الميت، من بعد موت صاحب الترجمة التي أنشدها إلى الآن.

والحاصل أنَّ صاحب الترجمة عالم الأقطار المغربية في وقته حجة شهير، محقق كبير، فقيه محدث أصولي بيانيّ مفسر أديب مؤرخ عالم بالأنساب صوفي، آخر النظار بفاس، وممن كان إليهم المرجع في العلوم، واتفق أهل زمانه في قصره ومصره على الاحتجاج به والتلمذ له.

توفي ـ رحمه الله ـ يوم السبت سادس عشر شوال عام ستة وثلاثين ومائة وألف، ودفن بعد صلاة العصر من يومه بروضة سيدي العايدي بمطرح الجنة خارج باب الفتوح من مدينة فاس. وكان حفر قبره هناك في حياته قبل موته بنحو ثلاث سنين بعد أن كتب لأولياء السيد يستأذنهم في الدفن فأذنوا

له. وبعد الفراغ من الحفر اضطجع فيه وقرأ ما تيسر من القرآن، وبقي يعاهد هذا القبر بالقراءة إلى أن توفي ودُفن به. ومن بركة صاحب الترجمة أنه لما عزم على السفر للحج عمنا الفقيه أبو الجمال طاهر بن عبدالسلام القادري الحسني قال له صاحب الترجمة: إذا كانت ليلة السفر ائتني بالبضاعة التي تصحبها معك للشرق أبيتها عندي، فلم يفضل له على إنفاق المؤونة إلاّ سبعة دنانير إسماعلية، فأتاه بها ليلة الخروج، فأباتها عنده، ومن الصباح ردّها إليه على حالها، فأنفق منها فوجد فيها من البركة ما لم يعهده، وذهب وحج ورجع إلى داره في أرغد عيش وأحسن مركوب وملبوس.

صحة نسبة هذه الرسالة إلى محمد بن أحمد المسناوي:

ذكر هذه الرسالة المؤرخ الدكتور محمد حجي في كتابه: «**الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**»، ص**٢٧٥** في جدول مؤلفات الدلائيين وتوجد هذه الرسالة في مخطوط بالخزانة العامة بالرباط رقم **٢٢٥٩د** (الحادي عشر في المجموع).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نموذج
من صورة الرسالة

صورة الورقة من الرسالة (٢٢٥٩د).

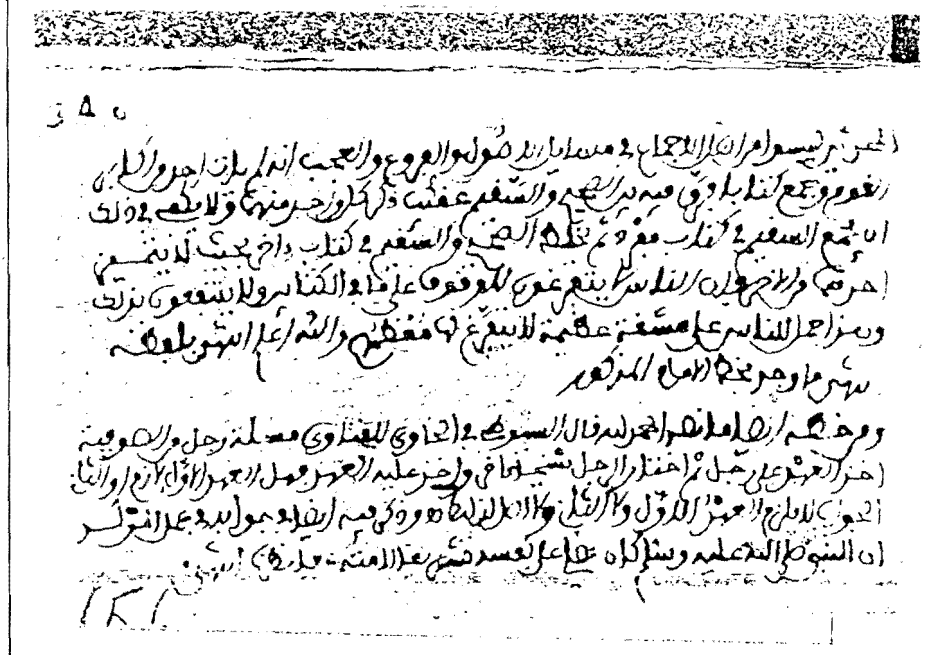

صورة الورقة الثانية من الرسالة (٢٢٥٩د).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رسالة في كُتُب الحديث
التي تجوز الرواية منها والتي لا تجوز

الحمد لله وحده، من خط الإمام المسناوي ما نصُّه: الحمد لله، جميع ما في صحيح ابن خزيمة[1]، وابن حِبَّان[2]، وأبي عوانة، والمختارة

---

(١) لم يسمّ الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة كتابه باسم: «الصحيح» وإنما هي تسمية المتأخرين له كالدمياطي والزيلعي، وابن حجر والسيوطي، وابن فهد وغيرهم، إنما أسماه مؤلفه: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيّ ﷺ» وقد اختصر كتابه هذا من كتابه: «المسند الكبير».

وبعد أن قيدت ذلك، وجدت الحافظ ابن حجر يقول في: (نكته على ابن الصلاح) ٨١/١: «وسمى ابن خزيمة كتابه: «المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة».

قال الإمام ابن الصلاح في: (علوم الحديث) ص١٧ عند ذكره للكتب التي يستفيد منها طالب الحديث الزيادة في الصحيح على ما في الصحيحين: «ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة».

وقال الحافظ العراقي في: (شرح ألفيته) ٥٤/١: «ويؤخذ الصحيح أيضاً من المصنفات المختصة بجميع الصحيح فقط كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة».

أما ابن خزيمة فقد قال عنه تلميذه ابن حبان: «ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه، إلا محمد بن إسحاق فقط».

وقال الحافظ الدارقطني: «كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير».

(٢) اسم كتابه: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها». =

للضياء المقدسي[1]، .....

= قال الحافظ السيوطي عنه في: (تدريب الراوي) ١/١٥٩: «وترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا سماه: «التقاسيم والأنواع» ثم قال: والكشف من كتابه عسر جداً».

وقد رتبه الأمير علاء الدِّين الفارسي (ت٧٣٥هـ) أسماه: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

وقد سلك ابن حبان هذا المسلك في ترتيب كتابه، كي يعتمد الناس فيه على الحفظ، ولا يعتمدوا على شيء من الترتيب المعروف.

(١) واسم الكتاب بتمامه كما جاء في: (الرسالة المستطرفة) ص١٩: «الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما».

وقد تحدّث العلاَّمة محمد بن جعفر الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ في: (الرسالة المستطرفة) ص١٩، ٢٠ فقال: «إنه مرتب على المسانيد على حروف المعجم، لا على الأبواب، في ستة وثمانين جزءاً ولم يكمل، التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها، وقد سُلّم له فيه أحاديث يسيرة جداً تعقبت عليه، وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما؛ أنَّ تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم.

وفي: (الصارم المنكي) لابن عبدالهادي: «فإن الغلط فيه قليل ليس هو مثل صحيح الحاكم فإن فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذب موضوعة، فلهذا انحطت درجته عن درجة غيره».

وقال العماد ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «وكتاب: (المختارة) فيه علوم حسنة حديثية، وهي أجود من مستدرك الحاكم لو كمل».

وقال الحافظ شمس الدِّين السخاوي ـ رحمه الله ـ في: (فتح المغيث) ١/٣٨: «وكذا من مظان الحديث «المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما» للضياء المقدسي الحافظ، وهي أحسن من المستدرك».

وقد علَّق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ على قول المحدّث محمد بن جعفر الكتاني: «وقد سُلّم له فيه إلا أحاديث يسيرة جداً تعقبت عليه» بما نصه:

لعل الحافظ الضياء المقدسي ـ رحمه الله تعالى ـ لم يتم له الوفاء بما التزم من الصحة لأنه لم يُتم تأليف الكتاب حتى يفرغ لتنقيحه، فقد وقع فيه بعض الحديث الضعيف والمنكر، ثم ذكر ـ رحمه الله ـ خمسة أحاديث مما ذكره السيوطي في: (جامعه الصغير) عن (المختارة) للضياء، وهي مما نبّه العلماء على ضعفها أو نكارتها.

ومن هذه الأحاديث الخمسة التي ذكرها، حديث: «**ركعتان من متأهل خير من اثنتين وثمانين ركعة من العزب**».

حيث قال: رواه تمّام في: (فوائده) والضياء في: (المختارة) عن أنس. =

وابن السَّكَن[1]، والمنتقى لابن الجَارُود[2]، والمستخرجات[3] من الأحاديث صحيح.

= قال المناوي في: (فيض القدير) ٣٨/٤: «قال الحافظ ابن حجر: هذا حديث منكر، ما لإخراجه معنى ـ يعني في: (المختارة) التي أسست على جمع الحديث الصحيح فحسب.
وفي: (ميزان الاعتدال) ١٦٤/٣ في ترجمة: «مسعود بن عمرو البكري» أحد رواته: «لا أعرفه، وخبره باطل»، ثم ساق هذا الخبر بعينه.
انظر: (تعليقات الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ـ رحمه الله ـ على الأجوبة الفاضلة للإمام اللكنوي ص١٥٣ ـ ١٥٥.

(١) هو أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكَن المصري البزّار، وأصله بغدادي، وهو أول من جلب الصحيح إلى مصر وحدّث به.
قال فيه الإمام الذهبي: «الإمام الحافظ المجوِّد الكبير» وقال أيضاً: (جمع وصنف، وجرَّح وعدل وصحح وعلَّل، ولم تر تواليفه هي عند المغاربة)، (تذكرة الحفاظ) ٩٣٧/٣؛ (السيرة) ١١٧/١٦.
كان ابن حزم يثني على صحيحه (المنتقى)، وفيه غرائب.
توفي رحمه الله سنة ٣٥٣هـ.

(٢) هو: الإمام أبو محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري، الحافظ، المجاور بمكة، كان من أئمة الأثر.
قال فيه الذهبي: «صاحب كتاب: (المنتقى في السنن) مجلد واحد في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد» (السير) ٢٣٩/١٤.
مات سنة٣٠٧هـ.

(٣) كتاب: (المُستخرج) أو (المخرَّج) موضوعه، كما قال الحافظ العراقي في: (شرح ألفيته) ٥٦/١: «أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري أو مسلم فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه أو من فوقه».
وذكر الحافظ ابن الصلاح ثلاث فوائد للمستخرجات على الصحيحين:
١ ـ علو الإسناد.
٢ ـ الزيادة في قدر الصحيح.
٣ ـ تكثر طرق الحديث ليرجح بها عند المعارضة.
وزاد الحافظ ابن حجر سبع فوائد:
١ ـ الحكم بعدالة من أخرج له فيه.
٢ ـ ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع. =

وأما ما في كتاب الضعفاء للعقيلي[1] والكامل لابن عدي[2]، والتاريخ

= ٣ ـ ما يقع فيها من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل الاختلاط.

٤ ـ ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الصحيح في الإسناد أو المتن.

٥ ـ ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه.

٦ ـ ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث ويكون في الصحيح غير منفصل.

٧ ـ ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها وتكون في أصل الصحيح موقوفة. (النكت) ١/١١٢ ـ ١١٤.

(١) هو أبو جعفر محمد بن عمرو العُقيلي المتوفى بمكة سنة ٣٢٢هـ له كتاب: (الضعفاء الكبير).

قال الشيخ الكوثري في تقدمة: (نصب الراية) ص٣٧؛ و(فقه أهل العراق وحديثهم) ص٥٣؛ وفي مقدمة: (انتقاد المغني) ص٨؛ (وهو من أكبر المتعنتين في الجرح، كثيرُ الحكم بالنفي، وهذا ما حمل الذهبي على التنكيت عليه في ميزانه، مع أنه كبير الدفاع عن الرواة من الحنابلة فقال: أفما لك عقل يا عقيلي؟! أتدري فيمن تتكلم؟ كأنك لا تدري أنَّ كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات بل أوثق من ثقات لم توردهم في كتابك...

وجرح في كتابه: «الضعفاء» كثيرين من رجال (الصحيحين) وأئمة الفقه وحملة الآثار مما ردّ بعضها ابن عبدالبر في: (انتقائه).

(٢) هو الإمام الحافظ الناقد الجوال أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني قال أبو حمزة السهمي في: (تاريخ جرجان) ص٤٧٥: «وكان أبو أحمد بن عدي حافظاً متقناً لم يكن في زمانه مثله».

وقال الذهبي في: (تذكرة الحفاظ) ٣/٩٤٠: «طال عمره، وعلا إسناده، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وتقدم في هذه الصناعة».

وقال السخاوي في: (الإعلان بالتوبيخ) ص٢١٨: «ولأبي أحمد بن عدي في كامله، وهو أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها».

وقال الشيخ ابن تيمية في: (التوسل والوسيلة) ص٩٦: «(الكامل في أسماء الرجال) لابن عدي، لم يصنف في فنه مثله».

وقد علّق على قوله الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ـ رحمه الله ـ فقال: «يعني به من حيث احتواؤه وجمعه وتوسعه في ترجمة الراوي، بذكر بعض أحاديثه التي أنكرت عليه ولا يعني به سلامته من المآخذ من كل الوجوه، فما سلم كتاب صنفه إنسان من مؤاخذة».

انظر: (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) ص٣٤١.

للخطيب، والتاريخ لابن عساكر، والتاريخ للحاكم، ونوادر الأصول للحكيم الترمذي، والتاريخ لابن النجار، ومسند الفردوس للديلمي. فكلها ضعيفة[1].

---

(١) هؤلاء الذين ذكرهم المؤلف يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينهما.
ورأيت للإمام الشيخ ولي الله الدهولي ـ رحمه الله تعالى ـ كلاماً حسناً في كتابه: «حجة الله البالغة» ١٠٧/١، ١٠٨ فإنه ذكر طرق أصحاب هذه المؤلفات في إيراد الأحاديث.
فبعد أن عدد طبقات كتب الحديث، فذكر الطبقات الثلاثة.
قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «الطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين:
وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية فنوّهوا بأمرها.
وكانت على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون.
أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني إسرائيل، أو من كلام الحكماء والوعاظ، خلطها الرواة بحديث النبيّ ﷺ سهواً أو عمداً.
أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح. فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية، فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة.
أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنّة، جعلوها أحاديث مستبدة ـ أي: مستقلة ـ برأسها عمداً.
أو كانت جملاً شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد.
ومظنة هذه الأحاديث: كتاب: (الضعفاء) لابن حبان، و(كامل) ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم، والجُوزقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والديلمي، وكاد (مسند) الخوارزمي ـ أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني ـ أن يكون من هذه الطبقة.
وأصلح هذه الطبقة: ما كان ضعيفاً محتملاً وأسوأها: ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديد النكارة.
وقال نجله الشيخ عبدالعزيز الدهولي في: (العجالة النافعة) كما نقله عنه وعرَّبه السيد صديق حسن خان في: (الحِطة في ذكر الصحاح الستة) ص٥٧، ٥٨: «وأحاديث هذه الطبقة ـ أي: الرابعة ـ التي لم يُعلم في القرن الأول اسمُها ولا رسمُها، وتصدى المتأخرون لروايتها: فهي لا تخلو من أمرين:
ـ إما أنَّ السلف تفحصوا عنها ولم يجدوا لها أصلاً حتى يشتغلوا بروايتها.
ـ أو وجدوا لها أصلاً ولكن صادفوا فيها قدحاً أو علةً موجبة لترك روايتها فتركوها.
وعلى كل حال: ليست هذه الأحاديث صالحة للاعتماد عليها حتى يُتمسك بها في=

وأما كتاب أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبي داود الطيالسي، والإمام أحمد، وزوائد ابنه عبدالله، وعبدالرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة، وأبي يعلى الموصلي، وكُتب الطبراني والدارقطني، وكتب البيهقي ففيها الصحيح والحسن والضعيف[1].

= إثبات عقيدة أو عمل. وقد أضل هذا القسم من الأحاديث كثيراً من المحدثين عن نهج الصواب حيث اغتروا بكثرة طرقها الموجودة في هذه الكتب، وحكموا بتواترها، وتمسكوا بها في مقام القطع واليقين، وأحدثوا مذاهب تخالف أحاديث الطبقتين الأوليين على ثقتها.
والكتب المصنفة في أحاديث هذا القسم كثيرة، منها ما ذكر ومنها كتاب: (الضعفاء للعقيلي)؛ و(تصانيف الحاكم)؛ و(تصانيف ابن مردويه)؛ و(تصانيف ابن شاهين)؛ و(تفسير ابن جرير)؛ و(فردوس الديلمي) بل سائر تصانيفه؛ و(تصانيف الشيخ أبي حيّان).

(١) سُئِل الإمام اللكنوي: هل كل ما في هذه الكتب الضخام كـ(السنن الأربعة) وتصانيف البيهقي، وتصانيف الدارقطني والحاكم وابن شيبة وغيرها من الكتب المشتهرة من الأحاديث المجموعة صحيح لذاته أو لغيره؟ أو حسن لذاته أو لغيره؟ أم لا؟.
فأجاب ـ رحمه الله تعالى ـ: «ليس كلُّ ما في هذه الكتب وأمثالها صحيحاً أو حسناً، بل هي مشتملة على الأخبار الصحيحة والحسنة، والضعيفة والموضوعة».
أما كتب السنن، فذكر ابن الصلاح والعراقي وغيرهما أنَّ فيها غير الحسن من الصحيح والضعيف.
انظر تفصيل ذلك في: (الأجوبة الفاضلة) ص٦٦ وما بعدها. وانظر: (كتب مصطلح الحديث).
وقد نبّه العلاَّمة المحدّث عبدالفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أمر مُهم يلتبس على العديد من الباحثين، يتعلق بـ(سنن الدارقطني) فقال في كتابه: (السنّة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني) ص٢٢، ٢٣:
«وهذه السنن الخمسة: سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وسعيد بن منصور، والدارمي، وأمثالها مما صنفها مؤلفوها على المعنى المشروح الذي ذكرته آنفاً، يمكن أن أطلق عليها ـ للإفهام ـ اسم: (السنن المدونة للاحتجاج والعمل).
وأقول هذا الوصف للاحتراز عن كتاب سمي باسم: (السنن) أيضاً، ولكن معناه ومطواه على بيان العلل التي في السنن، مع وجود يسير من الأحاديث مما لا علة فيها أيضاً. وذلك الكتاب هو كتاب الإمام الناقد البارع كاشف العلل وطبيبها، وإمام معرفتها وخطيبها، الإمام أبي الحسن الدارقطني... فهو لم يؤلف هذا الكتاب على غرار تأليف أبي داود والنسائي وابن ماجه وأمثالهم الذين يوردون في كل باب من=

وكل ما في مسند أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن، قاله الشيخ الإمام الحافظ أبو الفضل الأسيوطي في خطبة الجامع الكبير.

وقال في بعض أجوبته: إذا علمتم بالحديث أنه في الكتب الستة أو مسند أحمد فارووه مطمئنين وكذلك ما كان مذكوراً في تصانيف الشيخ محيي الدِّين النووي أو المنذري صاحب الترغيب والترهيب فارووه مطمئنين.

ونظم هذا الأخير شيخنا مولاي عبدالسلام القادري[1] كان الله له بقوله:

= (السنن) أصح ما ثبت عندهم، وإنما ألفه على غرار كتابه الفذ العجيب: (العلل) لكنه جمع في: (السنن) أحاديث الباب المعلولة في صعيد واحد مع إبانة عللها ومطاعنها، ليقف عليها من جهلها...».

(١) ترجم له العلاَّمة أحمد بن عبدالوهاب الغساني المعروف بالوزير الأندلسي في كتاب مستقل نقله بنصِّه محمد ابن الطيب القادري في كتابه: (نشر المثاني) ٨٦/٣ وما بعدها. وإليك ما جاء فيه ملخصاً:

... أبو محمد سيدي عبدالسلام ابن السيد الأجل، العدل الأرضى المبجل سيدي الطيب ابن السيد أبي عبدالله محمد.. القادري.. كان ـ رضي الله عنه ـ سيداً صالحاً، ومقرئاً ناصحاً، وعالماً عاملاً، وسيداً فاضلاً، وقدوةً وإماماً، ومن ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣] يميل إلى المساكين والضعفاء ويؤثرهم على نفسه، وكان لهم ملجأ وملاذاً وإلفاً، تاركاً مراده لمرادهم، ساعياً في حوائجهم وأغراضهم، برّاً وفيّاً سَنياً سُنياً، نشأ في عفاف وصيانة، وتقى وديانة. بيته بيت أصالة وحسب، مع ما له من عراقة النسب، لم يزل منذ نشأ حسن السيرة نقي الأطراف صافي السريرة مُكباً على تعلّم العلم وملازمة أهله، والانحياش إليه واقتفاء سبله إلى أن حصل له منه أوفر نصيب، ورمى فيه بسهم مصيب، فقرأ على جماعة من الأعلام الذين بهم الإئتمام منهم: الشيخ الفقيه المشارك النزيه المبارك الصالح الأنور الزاهد الناصح أبو عبدالله سيدي محمد العربي بن أحمد الفشتالي، قرأ عليه القرآن بحرف نافع بروايته والجرومية.

وعدّد مشايخه.. وكانت له قدرة على التأليف وقوة على التصنيف، فألّف عدّة من الكتب منها:

ـ الدر السني فيمن بفاس من أهل النسب الحسني. =

وكلُّ مَا لِلسُّنَّةِ الكُتب نَمَى ... مِنَ البُخَارِي وصَحيح مُسلم
والتِّرمِذِي والنَّسائي وأَبِي ... دَاودَ وابنِ مَاجَه المنتخَبِ
وَمَا لَدَى مُسند أحمد رَوى ... كَذاك كُتُب المنذِري والنووي
فَارْوِه وَاثِقاً بِلاَ شُروط ... نَصَّ عَليه الحافظ الأسيُوطي

قال عز الدِّين بن عبدالسلام الشافعي في قاعدة الجوابر والزواجر - فمن قواعده الكبرى ما نصُّه:

فإن قيل: هل يجوز الاستدلال بسنن أبي داود وابن ماجه والنسائي والبيهقي مع اشتمالها على الأحاديث الضعيفة الواهية، وكيف استجاز المحدثون ذلك مع ما فيه من تضييع الصحيح، فإن من عَلِم اشتمالها على الضعيف والصحيح لا يعرف صحيحها من سقيمها، فلا ينتفع بها في الاستدلال ولا غيره، ومن لم يعلم اشتمالها على السقيم والصحيح، فإنه يعتمد على ضعيفها في الاستدلال والعمل والاعتقاد، وهذا تضليل للسَّامعين سواء علموا اشتمالها على الصحيح أو لم يعلموه.

= - العرف العاطر، فيمن بفاس من أبناء الشيخ عبدالقادر.
- إغاثة اللهفان، بأسانيد أولى العرفان.
وغيرها من المؤلفات. توفي - رحمه الله تعالى - سنة ١١١٠هـ.
وكتب عقبه الإمام المحقق أبو عبدالله محمد بن أحمد المسناوي الدلائي ما نصه:
[الحمد لله طالعت هذه الترجمة المكتوبة في هذه الأوراق من إنشاء صاحبنا العدل الأرضى النزيه، الحسيب النبيه الفصيح القلب واللسان، المتحلي من الفضائل بما فاق به الأقران، الماجد الأثير، أبي العباس أحمد بن عبدالوهاب الشهير بالوزير الغساني الأندلسي المحتد، الفاسي المنشأ والمولد، فوجدتها مطابقة فيما تضمنته من التعريف بشيخنا المذكور، المقدس المبرور، لما أعرفه من حال المعرَّف به وأعلمه من نشأته من غير غلو ولا زيادة بل ربما قصرت عن فضائله وفواضله المعلومة لجميع من خالطه، وقد أعجلني طالبها عما في غرضي من مزيد تصحيحها واختصارها وتنقيحها، فتركتها على حالها سوى ما أصلحت من بعض ألفاظها أو زدته لبيان أغراضها.
والله تعالى يكون لجميعنا بفضله، وكتب محمد بن أحمد المسناوي الدلائي كان الله له].

وكيف يجوز لهم ذلك ما فيه من تضليل الجاهل بضعفها، ومنع العالم من الاعتماد عليها، وسكون النفس إليها، وهذا تضييع للسنن، وكان لهم عنه مندوحة إمَّا بأن يفردوا الصحيح ويجردوه حتى يقع الانتفاع به كما فعل البخاري ومسلم.

وإمَّا أن ينطُّوا على الصحيح والضعيف ليتميَّز الصحيح النافع من السقيم الضار، فيعتمد السامعون على الصحيح ويجتنبون الضعيف، وما أدري كيف وقع هذا من أهل الحديث، ولا يقال فعلوا ذلك ليبحث الناس عنه لما في ذلك من العناء في طلب ذلك وتمييزه. وإذا طلبوه فإنما يستفيدونه من قول الخبير بعلم الحديث، فإذا أخبرهم ابتداء بالسقيم والصحيح حصل الغرض من غير تعب ولا عناء ولا سيما فيما يجب العمل به من الأحاديث وتمس الحاجة إليه، فإن في ذلك تأخير بيان ما يجب تعجيل بيانه.

قلت: الذي أراه أنَّ هذا مشكل جداً، وليس لقائل أن يدعي الإجماع على جواز ذلك، لأن من جعل ذلك من المحدثين ليسوا من أهل الإجماع في مسائل الأصول والفروع.

والعجب أنه لم يأت أحد من أكابر القوم وجمع كتاباً فرّق فيه بين الصحيح والسقيم عقب ذكر كل واحد منهما، ولا يكفي في ذلك أن يجمع السقيم في كتاب مفرد ثم يخلط الصحيح والسقيم في كتاب آخر بحيث لا يتميَّز أحدهما من الآخر، فإن الناس لا يتفرغون للوقوف على ما في الكتابين ولا ينتفعون بذلك، وهذا حمل للناس على مشقة عظيمة لا يتفرغ لها معظمهم، والله أعلم.

انتهى بلفظه

انتهى ما وجد بخط الإمام المذكور

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهـــارس

١ ـ فهرس الآيات.

٢ ـ فهرس الأحاديث.

٣ ـ فهرس الأعلام.

٤ ـ فهرس الأماكن.

٥ ـ فهرس المصادر والمراجع.

٦ ـ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآيـة	السورة	الرقم	الصفحة
﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾	الفرقان	٦٣	٧٣
﴿يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾	الأحزاب	٣٠	٥٤

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
- أ -	
«آمنت بالقدر خيره وشره»	٤٢
«الأئمة من قريش»	٥٠
«اللهم صل على محمد وعلى آله»	٢٤
«أنا عند ظن عبدي بي»	٥٢
- خ -	
«خلق الله الأرض يوم السبت»	٤٢
- ر -	
«ركعتان من متأهل خير من»	٦٨
- ش -	
«الشهر تسعة وعشرون»	٣٥
- ك -	
«كلو البلح بالتمر»	٣٥
- ل -	
«لا يجد العبد حلاوة الإيمان»	٤٢

الحديث	الصفحة
- م -	
«من أحب أن يقام له»	٥٣
- ن -	
«نضر الله امرءاً سمع مقالتي»	٢٠
- ي -	
«يا معاذ إني أحبك»	٤٢

فهرس الأعلام

- أ -

إبراهيم بن يزيد النخعي: ٢٤.
ابن أبي شيبة: ٧٢.
ابن الأزرق: ٥٠.
ابن تيمية: ٦٨.
ابن حبان: ٦٧.
ابن حجر: ٢١، ٢٢، ٦٧.
ابن خزيمة: ٦٧.
ابن دقيق العيد: ٣١.
ابن الزبير: ٤٨، ٤٩.
ابن الصلاح: ٢٥، ٦٧.
ابن عبدالبر: ٢٤، ٣٠، ٧٠.
ابن عبدالسلام: ٥٠.
ابن العربي الحاتمي: ٥٤.
ابن عرفة: ٥٠.
ابن عساكر: ٧١.
ابن عمر: ٢٤، ٣٠.
ابن عوانة: ٦٧.
ابن غازي: ٤٨.
ابن فهد: ٦٧.
ابن كثير: ٢٢.
ابن ماجة: ٧٢، ٧٤.
ابن الملقن: ٢٢.
ابن النجار: ٧١.
ابن الوزير: ٣٠.
أبو أحمد عبدالله الجرجاني: ٧٠.
أبو أمامة بن سهل: ٣٢.
أبو العباس أحمد بن الحاج: ٤٨.
أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي: ٤٩.
أبو العباس المقري: ٥٠.
أبو بكر أحمد بن هارون: ٣٥.
أبو بكر محمد بن إسحاق: ٦٧.
أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي: ٧٠.
أبو الجمال طاهر بن عبدالسلام القادري: ٦١.
أبو حاتم محمد بن حبان البستي: ٢٧.
أبو الحسن الدارقطني: ٧٢.
أبو حمزة السهمي: ٧٠.
أبو داود الترمذي: ٢٥، ٧١، ٧٢، ٧٤.

أبو داود الطيالسي، ٧٢.
أبو علي سعيد بن عثمان: ٦٩.
أبو سلمة بن عبدالرحمٰن: ٣٢.
أبو طاهر المخلص: ٣٥.
أبو عبدالله بن الطيب: ٥٧.
أبو عبدالله بن عامر: ٣٢.
أبو عبدالله بن هبة الله: ١٠.
أبو عبدالله الجندوز: ٤٩.
أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري: ٢٣، ٢٤.
أبو عبدالله محمد بن يوسف السنوسي: ١٠.
أبو عبدالله محمد بن العباس: ٩.
أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمٰن بن جلال: ١٠.
أبو عبدالله محمد البوعناني: ٤٩.
أبو عبدالله محمد جسوس: ٤٩.
أبو عبدالله محمد الكبير السرغيني: ٤٩.
أبو عبدالله محمد المرابط: ٤٨.
أبو عبدالله المقري: ٤٩.
أبو عبدالله ميارة: ٤٩.
أبو علي سعيد بن عثمان: ٦٩.
أبو عنان المريني: ٥٠.
أبو الفضل الأسيوطي: ٧٣.
أبو محمد بن علي النيسابوري: ٦٩.
أبو محمد عبدالرحمٰن القصار: ٤٨.
أبو محمد عبدالقادر الفاسي: ٤٨.
أبو نعيم: ٧١.
أبو هريرة: ٤١.
أبو يعلى الخليلي: ٣٥.
أبو يعلى الموصلي: ٧٢.
أحمد بن حنبل: ٧٣.
أحمد زكري التلمساني: ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٩.
أحمد بن عبدالوهاب الغساني: ٧٣، ٧٤.
إدريس الثاني بن إدريس: ٥٩.
إدريس الفضيلي: ٤٧.
إسماعيل العلوي، ملك المغرب: ٤٩.

- ب -

برهان الدين الجعبري: ٢٣، ٧٧.
البيهقي: ٧٤.

- ج -

جمال الدين القاسمي: ٢٢.

- ح -

الحسن بن مسعود اليوسي: ٤٩.
حمد بن محمد البستي: ٢٥.

- خ -

الخطيب البغدادي: ٢٩، ٧١.

- د -

الدارقطني: ٦٧.
الدمياطي: ٦٧.
الديلمي: ٧١.

- ذ -

الذهبي: ٢٠.

- ز -

الزركشي: ٦٨.
الزركلي: ٩.
الزيلعي: ٦٧.

- س -

سالم بن عبدالله: ٢٤، ٣٢.
السخاوي: ٢١، ٣١.
سعيد بن جبير: ٣٢.
سعيد بن المسيب: ٣١، ٣٢.
سليمان الحوات: ٤٧.
السيوطي: ٣٠، ٦٧.

- ش -

الشاطبي: ٢٢.
الشافعي ـ الإمام: ٢٤.
الشريف الجرجاني: ٢٩.
شمس الدين السخاوي: ٦٨.

- ص -

صديق حسن خان: ٧١.
الصلاح الصفدي: ٤٨.

- ض -

الضياء المقدسي: ٦٨.

- ط -

طاهر الجزائري: ٢٤.

- ع -

عائشة رضي الله عنها: ٣٠.
عبدالرحمٰن بن محمد الفاسي: ٥٤.
عبدالسلام بن الطيب القادري: ٤٩، ٥٥، ٧٣.
عبدالسلام بن مشيش: ٥٤، ٥٥.
عبدالصمد بن التهامي كنون: ٦.
عبدالعزيز الدهولي: ٧١.
عبدالفتاح أبو غدة: ٢٩، ٣٠، ٣٩، ٦٨، ٧٠.
عبدالقادر بن موسى الجيلاني: ٥٥.
عبدالله بن دينار: ٣٧.
عبدالله بن مسعود: ٢٤.
عبدالملك بن محمد التاجمعوتي: ٤٩.
عبيدالله بن عدي: ٣٢.
عبيد بن عمرو السلماني: ٢٤.
العراقي ـ الحافظ: ٢٥.
عز الدين بن عبدالسلام الشافعي: ٧٤.
علقمة بن قيس: ٢٤، ٣٢.
علاء الدين الفاسي: ٦٨.
علي بن أبي طالب: ٢٤.
علي بن أحمد الحريشي: ٦.
علي بن أحمد القزويني: ٣٥.
علي بن قاسم الطبري: ٤٨.
العماد بن كثير: ٦٨.

- ق -

القاسم بن محمد: ٣٢.
القصار: ٥٤.

- م -

مالك بن أنس - الإمام: ٢٤، ٢٩، ٥٧.
محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: ٥.
محمد بن إبراهيم الهشتوكي: ٤٩.
محمد بن أحمد المسناوي الدلائي: ٧، ٤٧، ٥٩، ٦٧.
محمد بن أحمد القسمطيني: ٤٩.
محمد بن إسحاق الكيساني: ٣٥.
محمد بن جعفر الكتاني: ٤٧، ٦٨.
محمد بن سيرين: ٢٤.
محمد بن الطيب القادري: ٧، ٤٧، ٧٣.
محمد بن عبدالله ابن البيع: ٣٠.
محمد بن عسكر الحسني: ٩.
محمد بن مسلم الزهري: ٢٤.
محمد حجي: ٧، ٩، ٦١.
محمد بن عبدالحي اللكنوي: ٢٩، ٧٢.
محمد العربي بن أحمد القشتالي: ٧٣.
محيي الدين النووي: ٧٣.
مسروق بن الأجدع: ٣٢.
مسعود بن عمر البكري: ٦٩.
مسلم بن الحجاج: ٢٤.
المنذري: ٧٣.

- ن -

نافع: ٢٤، ٣٠.
النسائي: ٧٢، ٧٤.

- ي -

يحيى بن سعيد: ٣٠.
اليستيني: ١٠.

فهرس الأماكن

- أ -

أفغانستان: ٢٥.

- ب -

باب الفتوح: ٦٠.

بست: ٢٥.

- ت -

تلمسان: ١١.

- خ -

الخزانة العامة الرباط: ٦، ٧، ٦١.

- ر -

الرباط: ٦، ٧.

روضة سيدي العايدي: ٦٠.

- ز -

الزاوية الدلائية: ٦١.

- ع -

العراق: ٧٠.

- ف -

فاس: ٤٩، ٥٠، ٦٠، ٨٤.

- ق -

قزوين: ٣٦.

- ك -

كابل: ٢٥.

- م -

مسجد مولانا إدريس: ٤٩.

مصر: ٦٩.

مكة المكرمة: ٦٩، ٧٠.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**: للإمام عبدالحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، دار السلام، ومكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٩٩٣م.

٢ ـ **اختصار علوم الحديث**: للحافظ ابن كثير، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، ط. دار الكتب العلمية.

٣ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: للخليلي، تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس، ط. مكتبة الرشد بالرياض.

٤ ـ **إرشاد طلاب الحقائق**: للإمام النووي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥ ـ **الإعلان بالتوبيخ**: للحافظ السخاوي، عني بنشره: القدسي، عام ١٩٨٣م.

٦ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: لابن دقيق العيد، تحقيق: عامر صبري، ط. دار البشائر الإسلامية.

٧ ـ **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء**: للحافظ ابن عبدالبر، اعتنى به الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٩٩٧م.

٨ ـ **انتقاد (المغني عن الحفظ والكتاب)**: لحسام الدين القدسي، دمشق ١٣٤٣هـ.

٩ ـ **إيضاح المكنون**: البغدادي، طبعة مصورة عن طبعة إستانبول.

١٠ ـ **تاريخ بغداد**: للخطيب البغدادي، دار الفكر.

١١ ـ **تاريخ جُرجان**: للسهمي، تحقيق: المعلمي، ط. عالم الكتب بيروت.

١٢ ـ **تاريخ مدينة دمشق**: لابن عساكر، ط. مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٣ ـ **التبصرة والتذكرة**: العراقي، تحقيق: محمد بن الحسين العراقي، ط.دار الكتب العلمية.
١٤ ـ **تبصير المنتبه**: لابن حجر، تحقيق: علي البجاوي.
١٥ ـ **تحفة الأشراف**: للمزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، مُصورة المكتب الإسلامي.
١٦ ـ **تدريب الراوي**: للحافظ السيوطي، تحقيق: نظر الفاريابي، ط.مكتبة الكوثر بالرياض.
١٧ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ الذهبي، تحقيق: عبدالرحمٰن بن يحيى المعلمي، ط.دائرة المعارف العثمانية.
١٨ ـ **التقييد والإيضاح**: للعراقي، ط.المكتبة التجارية بمكة.
١٩ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: تحقيق: جماعة من الباحثين، ط.وزارة الأوقاف، المغرب.
٢٠ ـ **تهذيب الكمال**: للمزي، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، ط.مؤسسة الرسالة.
٢١ ـ **توجيه النظر**: للشيخ طاهر الجزائري، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط.مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
٢٢ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم، تحقيق: المعلمي، ط.دائرة المعارف، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣ ـ **دوحة الناشر**: لابن عسكر، تحقيق: الدكتور محمد حجي، ط.دار المغرب، الرباط.
٢٤ ـ **الرسالة المستطرفة**: محمد بن جعفر الكتاني، ط.دار البشائر الإسلامية.
٢٥ ـ **رسوم التحديث في علوم الحديث**: للجعبري، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، ط.دار ابن حزم، ٢٠٠٠م.
٢٦ ـ **سنن أبي داود**: تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط.المكتبة العصرية، بيروت.
٢٧ ـ **السنن الصغرى للنسائي**: عناية: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط.دار المعرفة، بيروت.
٢٨ ـ **السنن لابن ماجه**: تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط.دار الكتب العلمية.
٢٩ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ الذهبي، مؤسسة الرسالة.

٣٠ ـ **صحيح البخاري (مع فتح الباري)**: لابن حجر، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء دمشق.
٣١ ـ **صحيح مسلم**: تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط.دار إحياء التراث العربي.
٣٢ ـ **صحيح ابن حبان**: ترتيبه (الإحسان)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط.مؤسسة الرسالة.
٣٣ ـ **علوم الحديث**: ابن الصلاح، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ط.دار الفكر، دمشق.
٣٤ ـ **فتح المغيث**: للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، ط.مكتبة السنة بالقاهرة.
٣٥ ـ **قواعد التحديث**: لجمال الدين القاسمي، تحقيق: ظافر القاسمي، ط.مصورة دار الكتب العلمية.
٣٦ ـ **الكامل لابن عدي**: تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، ط.دار الكتب العلمية.
٣٧ ـ **محاسن الاصطلاح**: للبلقيني، تحقيق: عائشة بنت الشاطىء، ط.دار المعارف، القاهرة.
٣٨ ـ **المحدث الفاصل بين الواعي والراوي**: للرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، ط.دار الفكر بيروت.
٣٩ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**: لعلي القاري، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط.مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٥. ١٩٩٤م.
٤٠ ـ **الموقظة في علوم الحديث**: للحافظ الذهبي، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط.مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
٤١ ـ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: لابن حجر، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، مطبعة الصباح دمشق.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
ترجمة المؤلف	٩
نماذج من صور النسخ الخطية	١٣
مُعلِمُ الطُلاَبِ ما للأحاديثِ مِنَ الأَلقَاب	١٩
تعريف علم الحديث	٢٠
تعريف السُّنّة	٢١
تقسيم الحديث	٢٢
رسم الصحيح	٢٣
بيان كُتُب الصحيح	٢٤
رسم الحسن	٢٥
رسم الضعيف	٢٦
فصل	٢٩
المرفوع	٢٩
المسند	٢٩
المتصل	٣٠
الموقوف	٣١
المقطوع	٣١
المرسل	٣٢
المنقطع	٣٢

الموضوع	الصفحة

المعضَل ٣٣
المُعَنْعَن ٣٣
المُعَلَّق ٣٤
الشاذ ٣٥
المنكر ٣٦
الإفراد ٣٦
الاعتبار والمتابعات والشواهد ٣٧
زيادة الثقة ٣٨
المعلَّل ٣٨
المُضطَرِب ٣٨
المُدرَج ٣٨
الموضوع ٣٩
المقلوب ٤٠
المشهور ٤٠
الغريب ٤٠
العزيز ٤١
المسلسل ٤١
الناسخ والمنسوخ ٤٣
المصحف ٤٣
المختلف ٤٣
رسالة في كُتُب الحديث التي تجُوز الرواية منها والتي لا تجوز ٤٥
ترجمة محمد بن أحمد المسناوي الدلائي من خلال (نشرُ المثَاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني) للعلاَّمة محمد ابن الطيب القادري ٤٧
نموذج من صورة الرسالة ٦٣
النص المحقق ٦٧
الفهارس ٧٧
فهرس الآيات ٧٩

الموضوع	الصفحة

فهرس الأحاديث ٨٠
فهرس الأعلام ٨٢
فهرس الأماكن ٨٦
فهرس المصادر والمراجع ٨٧
فهرس الموضوعات ٩١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُعَلِّمُ الطُّلَّابِ